American Friends Service Committee

ورقة سياسات

العدالة المائية والدبلوماسية المائية

في الأردن وفلسطين ولبنان

مؤيد بشارات

سبتمبر 2025

AFSC

المحتويات

مقدمة: السياق العام 3

بيان المشكلة 5

أهداف البحث 5

توافر المياه وندرتها وحصص الفرد 6

أنماط الوصول اليومي إلى المياه والاستهلاك القطاعي 7

مصادر المياه والبنية التحتية 9

الأطر التشريعية والسياساتية التي تنظم المياه 10

اتفاقيات المياه والعلاقات الإقليمية بشأن المياه 13

تغير المناخ وتأثيره على الموارد المائية 18

العدالة المائية 22

الأبعاد الإقليمية للعدالة المائية 25

تحديات شاملة في جميع أنحاء المنطقة 26

توصيات عامة 29

المراجع 33

مقدمة: السياق العام

أصبحت عدالة ودبلوماسية المياه من القضايا المحورية في العلاقات الدولية والتنمية المستدامة، لا سيما في المناطق التي تعاني من ندرة حادة في المياه وعدم استقرار سياسي. ففي جميع أنحاء الشرق الأوسط، يتزايد الضغط على موارد المياه المحدودة نتيجةً لتضافر عوامل النمو السكاني، وتغير المناخ، وأنماط الاستخدام غير المستدامة، واختلال موازين القوى على مصادر المياه المشتركة. وفي هذا السياق، لم تعد المياه مجرد قضية تقنية أو بيئية، بل أصبحت قضية سياسية عميقة، ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمسائل السيادة وحقوق الإنسان والأمن والاستقرار الإقليمي.

يُقدّر عدد سكان منطقة الدراسة، اعتبارًا من منتصف عام 2024، بنحو 24.1 مليون نسمة، موزعين على ثلاثة سياقات مترابطة بشكل كبير: 11.7 مليون[1] في الأردن، 5.2 مليون[2] في لبنان و7.3 مليون[3] في فلسطين التاريخية. شهدت هذه المنطقة خلال العقد الماضي (2015–2025) موجات نزوح متواصلة ومتداخلة، لا سيما نتيجة للحرب الأهلية السورية، وحرب الإبادة في غزة وتداعياتها الإقليمية – وخاصة على لبنان – والنزوح من جنوب لبنان. وقد أدت هذه الضغوط الديموغرافية إلى زيادة الضغط على أنظمة المياه الهشة أصلاً، مما زاد من حدة التنافس على الموارد الشحيحة وعمّق التفاوتات في الوصول إلى المياه وتوزيعها.

في الوقت نفسه، تواجه المنطقة ندرة حادة في المياه تفاقمت بفعل تغير المناخ، كقلة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وتزايد وتيرة الظواهر الجوية المتطرفة. وتتداخل هذه الضغوط البيئية مع عوامل سياسية وقانونية، تشمل عدم المساواة في السيطرة على موارد المياه العابرة للحدود، وضعف التعاون الإقليمي، وفي حالة فلسطين، القيود الهيكلية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي. ونتيجة لذلك، يبقى استهلاك المياه وتوافرها غير متكافئين بشكل كبير، سواء بين الدول أو داخلها، مما يغذي المظالم الاجتماعية والتوترات الجيوسياسية.

---

[1] دائرة الإحصاء الأردنية. (2025). التقديرات السكانية للمملكة حسب البلدية والجنس، في نهاية عام 2025. https://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/Population/Population_Estimares/Municipalities.pdf

[2] الجزيرة. (2024). لبنان... أرض الأرز والحضارات القديمة (المصدر باللغة العربية)https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/10/30/

[3] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (31 12، 2024). أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2024، وعشية رأس السنة الجديدة 2025. تم الاسترداد من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:.https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=5901

لتأطير هذا التحليل، من الضروري توضيح مفهومي العدالة المائية والدبلوماسية المائية. فمن جهة، تشير العدالة المائية إلى التوزيع العادل للموارد المائية وضمان الحقوق المائية الأساسية للجميع، دون تمييز على أساس الموقع الجغرافي أو الوضع الاقتصادي أو النفوذ السياسي. وهي ترتكز على أربعة مبادئ أساسية: اعتراف الأمم المتحدة بالحق في الماء كحق أساسي من حقوق الإنسان؛ والتوزيع العادل والمنصف للمياه بين الدول وبين المجتمعات المحلية؛ والمشاركة المجتمعية الفعّالة في صنع القرارات المتعلقة بإدارة المياه؛ وحماية النظم الإيكولوجية المائية من الاستغلال المفرط والتلوث.

إن حق جميع الشعوب في الحصول على مياه الشرب بكميات كافية لتلبية احتياجاتها الأساسية أمر راسخ في القانون الدولي. قرار الأمم المتحدة 178/72 (2018) [4]،حيث يؤكد القرار المعنون " حقوق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي" أن "حقوق الإنسان في الحصول على مياه شرب آمنة وخدمات صرف صحي تنبع من الحق في مستوى معيشي لائق، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالحق في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والنفسية، فضلاً عن الحق في الحياة والكرامة الإنسانية". عمليًا، تضمن هذه الحقوق للجميع، دون تمييز، الحصول على مياه كافية وآمنة ومقبولة وبأسعار معقولة للاستخدام الشخصي والمنزلي. كما تضمن الحصول على خدمات صرف صحي آمنة وصحية ومناسبة ثقافيًا ومتاحة في جميع مناحي الحياة، مع الحفاظ على الخصوصية والكرامة الإنسانية كجزء من الحق الأوسع في مستوى معيشي لائق.

من جهة أخرى، تشير دبلوماسية المياه إلى استخدام الأدوات الدبلوماسية والقانونية والتقنية لمنع النزاعات المتعلقة بالمياه وحلها، وتعزيز التعاون في إدارة موارد المياه المشتركة. وتشمل أهدافها الرئيسية منع النزاعات من خلال التفاوض والاتفاقيات الرسمية، وتعزيز التعاون التقني والعلمي بين الدول المتشاطئة (الدول المطلة على ضفاف الأنهار)[5]. ودمج اعتبارات المياه في استراتيجيات الأمن القومي والتكيف مع تغير المناخ والتنمية المستدامة. لذا، في المناطق التي تعاني من ندرة المياه والتشرذم السياسي، تُعدّ الدبلوماسية المائية الفعّالة شرطاً أساسياً لتحقيق العدالة المائية على المدى الطويل.

[4] قرار اعتمدته الجمعية العامة في 19 ديسمبر/كانون الأول 2017. (19 ديسمبر/كانون الأول 2017). الجمعية العامة للأمم المتحدة.https://docs.un.org/en/a/res/72/178

[5] الدول المطلة على ضفاف الأنهار هي دول أو كيانات سياسية تتشارك حدودًا مشتركة على طول نهر أو بحيرة أو نظام مائي عابر للحدود. ترتبط هذه الدول ارتباطًا مباشرًا بمصدر المياه، ما يعني أن أراضيها إما تمر عبر المجرى المائي أو تجاوره. ولها حقوق ومسؤوليات فيما يتعلق بالاستخدام العادل لهذا المورد المشترك والحفاظ على سلامته البيئية.

في هذا السياق، تتناول هذه الورقة البحثية واقع العدالة المائية ومسارات الدبلوماسية المائية في الأردن وفلسطين ولبنان. وتحلل التشريعات والسياسات المائية الوطنية، والاتفاقيات المائية الإقليمية والثنائية، والديناميات السياسية التي تُشكل الوصول إلى موارد المياه. كما تستكشف آثار تغير المناخ والنزوح والنزاعات على توافر المياه وإدارتها، مع تسليط الضوء على أوجه عدم المساواة الهيكلية التي تُقوّض الوصول العادل إلى المياه في السياقات الثلاثة.

بيان المشكلة

على الرغم من الاعتراف الدولي بالماء كحق أساسي من حقوق الإنسان، لا تزال إدارة المياه في الأردن وفلسطين ولبنان تعاني من عدم المساواة الهيكلية، وتشتت المؤسسات، وضعف إنفاذ الأطر القانونية والتنظيمية. وقد أدى النقص المزمن في المياه، والذي تفاقم بسبب تغير المناخ والنزوح وعدم المساواة في السيطرة على موارد المياه المشتركة، إلى تفاوتات عميقة في الحصول على المياه وتكلفتها وجودتها. وقد أثبتت الاتفاقيات وآليات الحوكمة القائمة عدم كفايتها لضمان التوزيع العادل أو منع تسييس المياه، لا سيما في ظل ظروف الاحتلال والصراع وعدم الاستقرار الإقليمي. ونتيجة لذلك، باتت المياه تُستخدم بشكل متزايد كأداة للسيطرة بدلاً من كونها منفعة عامة مشتركة، مما يقوض كرامة الإنسان والتماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة.

أهداف البحث

تهدف هذه الورقة إلى تحليل العدالة المائية والدبلوماسية المائية في الأردن ولبنان وفلسطين، ضمن الحدود الجغرافية للضفة الغربية وقطاع غزة، من منظور مقارن وإقليمي. وتتمثل أهدافها المحددة فيما يلي:

1. قم بتقييم الأطر القانونية والمؤسسية والسياسية التي تحكم موارد المياه في البلدان الثلاثة.
2. دراسة دور اتفاقيات المياه العابرة للحدود وديناميات القوة الإقليمية في تشكيل الوصول إلى المياه.
3. تحليل آثار تغير المناخ والنزوح والصراع على توافر المياه وجودتها وحوكمتها.
4. تحديد التحديات الرئيسية التي تحول دون تحقيق العدالة المائية على المستويين الوطني والإقليمي.

5. اقترح توصيات موجهة نحو السياسات تعزز التوزيع العادل للمياه، وتقوي دبلوماسية المياه، وتدعم العدالة المائية كأساس لحقوق الإنسان والاستقرار والتنمية المستدامة في المنطقة.

توافر المياه وندرتها وحصص الفرد

تواجه الأردن ولبنان وفلسطين ضغوطاً مائية حادة ومتزايدة، وإن كان ذلك لأسباب هيكلية وسياسية مختلفة.

تُعدّ **الأردن** من بين أفقر أربع دول في العالم من حيث الموارد المائية، إذ تعاني من ندرة مزمنة ناجمة عن قلة الأمطار، والنمو السكاني، وتدفق اللاجئين، والاستخراج المفرط للمياه الجوفية. ويقل نصيب الفرد السنوي من المياه العذبة المتجددة عن 63 متراً مكعباً، وهو أقل بكثير من عتبة الفقر المائي العالمية البالغة 500 متر مكعب للفرد سنوياً، مما ينتج عنه عجز مائي وطني يبلغ حوالي 500 مليون متر مكعب.[6]

على الرغم من أن **لبنان** يتمتع بموارد هيدرولوجية أفضل – حيث يبلغ إنتاجها السنوي حوالي 4.225 مليار متر مكعب من المياه المتجددة لتلبية طلب يبلغ 1.192 مليار متر مكعب – إلا أنها تعاني من سوء الإدارة، وفقدان المياه في التوزيع، وتغير المناخ، الذي من المتوقع أن يقلل من هطول الأمطار بنسبة 10–20% بحلول عام 2030. ونتيجة لذلك، انخفضت حصتها السنوية للفرد من 1200 متر مكعب في عام 2010 إلى أقل من 800 متر مكعب اليوم.[7]

في ظل ظروف الاحتلال والحصار على **فلسطين**، وفي غزة تحديداً، آثار حرب إبادة جماعية طويلة الأمد، يعاني الفلسطينيون في الضفة الغربية من ندرة شديدة في المياه. عملياً، لا يستخدم الفلسطينيون في الضفة الغربية سوى 20% تقريباً من مواردهم المائية بسبب سيطرة إسرائيل على معظم المصادر، بينما لا تتجاوز حصة الفرد السنوية 130 متراً مكعباً مقارنةً بـ 550 متراً مكعباً للمستوطنين.[8]في غزة، أدى الإفراط في استخراج المياه الجوفية، وانهيار البنية التحتية

[6] سلطة وادي الأردن. (2024). التقرير السنوي لعام 2024. الأردن (المصدر باللغة العربية)https://www.mwi.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/.pdf

[7] وزارة الطاقة والمياه. (2024). نحو قطاع مياه مستدام، الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه في لبنان 2024-2035. لبنان.https://bdd.pseau.org/outils/ouvrages/mee_lebanon_s_national_water_strategy_2024_2035_2024_executive_summary_.pdf

[8] سلطة المياه الفلسطينية. (2024). تقرير الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع المياه نهب المصادر المائية منذ عقود واستخدام المياه كسلاح موجه ضد الشعب. رام الله، فلسطين.https://www.pwa.ps/ar/File/15cf69y1429353Y15cf69/

المرتبطة بالحصار، والدمار الذي خلفته الحرب إلى انخفاض نصيب الفرد من المياه من 84.6 لترًا في اليوم في عام 2022 إلى ما بين 3 و15 لترًا اليوم، مما يجعل 97% من المياه غير صالحة للاستهلاك البشري.[9]

بشكل عام، تُظهر تجارب الأردن ولبنان وفلسطين أن الإجهاد المائي في المنطقة لا ينجم عن العوامل الهيدرولوجية وحدها، بل عن الحوكمة والضغوط الديموغرافية، وفي بعض الحالات عن ظروف سياسية قسرية. ومع تفاقم هذه العوامل، من المرجح أن يتعمق انعدام الأمن المائي الإقليمي ما لم تُعطَ الأولوية للإصلاحات النظامية وضمان الوصول العادل إلى المياه.

أنماط الوصول اليومي إلى المياه والاستهلاك القطاعي

يقلّ معدل الحصول على المياه المنزلية اليومية في البلدان الثلاثة باستمرار عن المعايير الصحية العالمية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

في الأردن يتراوح نصيب الفرد من إمدادات المياه المنزلية من 60 إلى 80 لترًا في اليوم، وينخفض إلى 40 لترًا في بعض المناطق، ويصل إلى 20–30 لترًا في المناطق الريفية – وهو أقل بكثير من الحد الأدنى الموصى به من قبل منظمة الصحة العالمية وهو 100 لتر في اليوم.[10]

يتراوح نصيب الفرد اليومي في لبنان بين 160 لترًا في البيئات الحضرية و50 لترًا فقط في المناطق الريفية، مما يعكس خسائر فادحة في شبكة التوزيع الخاصة بها.[11]عملياً، هذا يعني أن بعض مناطق لبنان تعاني من نقص حاد في المياه.

[9] سلطة المياه الفلسطينية. (2024). تقرير الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع المياه نهب المصادر المائية منذ عقود واستخدام المياه كسلاح موجه ضد الشعب. رام الله، فلسطين. https://www.pwa.ps/ar/File/15cf69y1429353Y15cf69/

[10] سلطة وادي الأردن. (2024). التقرير السنوي لعام 2024. الأردن (المصدر باللغة العربية) https://www.mwi.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/.pdf

[11] وزارة الطاقة والمياه. (2024). نحو قطاع مياه مستدام، الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه في لبنان 2024-2035. لبنان. https://bdd.pseau.org/outils/ouvrages/mee_lebanon_s_national_water_strategy_2024_2035_2024_executive_summary_.pdf

في **فلسطين**، في الضفة الغربية، يبلغ متوسط استهلاك الفرد من المياه حوالي 68 لترًا في اليوم، وهو ما يحد منه التخصيصات الإسرائيلية والتخفيضات الدورية في الإمدادات من قبل شركة ميكوروت[12]. وخاصة في فصل الصيف. فعلى سبيل المثال، تم تخفيض كميات المياه المتفق عليها مع الجانب الإسرائيلي – 34000 متر مكعب/يوم – عمليًا خلال صيف عام 2023 إلى أقل من24000 متر³/يوم. ومع ذلك، يبقى الوضع في غزة الأكثر إثارة للقلق. فحتى قبل أكتوبر/تشرين الأول 2023، انخفض معدل الحصول على المياه في بعض المناطق إلى 20 لترًا يوميًا، بينما الآن، وبسبب تدمير محطات تحلية المياه، ونقص الوقود، وتعطل مرافق الضخ والصرف الصحي، لا يحصل أكثر من نصف السكان على أكثر من 9 لترات يوميًا، ولا يستطيع ثلثاهم تحمل تكلفة الحد الأدنى من مياه الشرب وهو 6 لترات. وهذا أقل بكثير من الحد الأدنى الإنساني المطلوب وهو 15 لترًا.[13]

ترتبط قيود الوصول هذه ارتباطًا وثيقًا بأنماط الاستهلاك القطاعية. في كل **من الأردن ولبنان** يُعدّ القطاع الزراعي المستهلك الرئيسي للمياه، إذ يستهلك 52.8% و53.4% من إجمالي استخدامها على التوالي، ويعود ذلك في معظمه إلى ممارسات الري غير الفعّالة. إلى جانب ذلك، يُمثّل الاستخدام المنزلي 43.8% في الأردن و41% من إجمالي الاستهلاك في لبنان، حيث يُعاني من تسرب بنسبة 45%، بينما يبقى الاستخدام الصناعي ضئيلاً في السياقات الثلاثة جميعها – حوالي 3.4% في الأردن و6% في لبنان من قطاع الصناعات الغذائية. في **فلسطين**، 70% من المياه تستخدم للزراعة، و25% للأغراض المنزلية، و5% للصناعة. [14]

في نهاية المطاف، تعاني الدول الثلاث من تحديات نظامية متزايدة. وتشمل هذه السيطرة والسيطرة الإسرائيلية على موارد المياه، وتلوث المياه الجوفية والسطحية بمياه الصرف الصحي ومياه البحر. التسلل معالجة المياه غير كافية بنية تحتية؛ سكان ضغط؛ مياه الصرف الصحي في الشبكات؛ نقص البنية التحتية؛ تغير المناخ؛ قلة الأمطار؛ واستنزاف مفرط للمياه الجوفية.

---

[12] ميكوروت: هي شركة المياه للاحتلال الإسرائيلي، وهي الهيئة العليا لإدارة المياه في الأراضي المحتلة. تأسست عام 1937، وتزود الاحتلال الإسرائيلي بنحو 80% من مياه الشرب، وتدير شبكة مياه عابرة للبلاد (شبكة إمداد المياه) المعروف باسم الناقل الوطني للمياه في إسرائيل، وهي المسؤولة عن إدارة المياه للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

[13] سلطة المياه الفلسطينية. (2024). تقرير الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع المياه نهب المصادر المائية منذ عقود واستخدام المياه كسلاح موجه ضد الشعب. رام الله، فلسطين. https://www.pwa.ps/ar/File/15cf69y1429353Y15cf69/

[14] مقابلة مع م. يعقوب كيلاني/ وزارة الزراعة الفلسطينية. أجريت بتاريخ (13 08, 2025). الاستهلاك المائي والحصص المائية الزراعية في فلسطين.

مصادر المياه والبنية التحتية

تشمل مصادر المياه في الأردن ولبنان وفلسطين مزيجاً متنوعاً من المياه السطحية والمياه الجوفية ومياه الصرف الصحي المعالجة وتحلية المياه، على الرغم من أن كل دولة تواجه قيوداً مميزة.

تستمد **الأردن** 27% من إمداداتها من مصادر سطحية كالأنهار والينابيع وقناة الملك عبد الله على الضفة الشرقية لنهر الأردن (325 مليون متر مكعب سنوياً)، منها 167 مليون متر مكعب مخصصة للزراعة. وتوفر مياه الصرف الصحي المعالجة 194 مليون متر مكعب سنوياً، يذهب أكثر من 90% منها إلى الزراعة، ويبلغ استخراج المياه الجوفية حوالي 683 مليون متر مكعب.[15]على الرغم من أن طبقات المياه الجوفية تعاني من ضغط شديد، وأن مشروع تحلية مياه البحر لا يزال في مرحلة التصميم. في نهاية المطاف، تقريبًا52% من سكان الأردن تُستخدم موارد المياه الإجمالية للزراعة،[16]ما يعادل واحد مليار متر مكعب سنوياً تقريباً.

يشمل نظام المياه السطحية في لبنان 13 نهراً رئيسياً تنتج ما يقارب 1475 مليون متر مكعب سنوياً، إلى جانب 2050 مليون متر مكعب من الينابيع وسبعة سدود رئيسية. ومع ذلك، فإن التسربات، وحفر الآبار غير المرخص (85% من الآبار)، وتشققات السدود مثل تشقق سد بارد في شمال لبنان عام 2019، وانخفاض معدل هطول الأمطار، كلها عوامل تُضعف موثوقية النظام.[17]تُوفّر المياه الجوفية حوالي 700 مليون متر مكعب، أي ما يُعادل 30% من إمدادات المياه، إلا أن الاستخراج يفوق معدل التغذية، مما يُؤدي إلى استنزافها وتملّحها. ورغم هذه المصادر المائية الكبيرة، لا تزال الأمطار تُشكّل 70% من موارد المياه في لبنان، على الرغم من انخفاض معدلات هطولها.

ويُعد الاعتماد على المياه الجوفية كبيراً في **فلسطين**، لا سيما في الضفة الغربية، حيث توفر طبقات المياه الجوفية 73.1% من المياه المتاحة (399.7 مليون متر مكعب).[18]لعدم وجود أنهار دائمة في الضفة الغربية أو قطاع غزة، لا يُسمح للفلسطينيين إلا باستخدام جزء ضئيل من هذه الإمكانات بسبب القيود الإسرائيلية. ويتفاقم هذا الاعتماد الكبير

[15] مقابلة مع م. عمران صوالحة/ وزارة الزراعة، الأردن. أجريت بتاريخ (11 08, 2025). الانتاج الزراعي والعدالة المائية في الاردن.

[16] سلطة وادي الأردن. (2024). التقرير السنوي لعام 2024. الأردن (المصدر باللغة العربية) https://www.mwi.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/.pdf

[17] وزارة الطاقة والمياه. (2024). نحو قطاع مياه مستدام، الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه في لبنان 2024-2035. لبنان.https://bdd.pseau.org/outils/ouvrages/mee_lebanon_s_national_water_strategy_2024_2035_2024_executive_summary_.pdf

[18] سلطة المياه الفلسطينية. (2025). تقرير تصاعد النهب الاسرائيلي للمصادر المائية لتنفيذ أجندات الاستيطان والتهجير القسري. رام الله، فلسطين. https://www.pwa.ps/ar/File/15cbb2y1428402Y15cbb2/

نتيجةً لندرة موارد المياه. فالفلسطينيون ممنوعون من الوصول إلى موارد نهر الأردن وبحيرة طبريا، ولا يستطيعون بناء سدود لتخزين أكثر من 165 مليون متر مكعب من مياه الأمطار. ولا توفر السدود القائمة سوى حوالي 4 ملايين متر مكعب من المياه السطحية. علاوة على ذلك، في غزة، أدى انهيار أنظمة الطاقة والمياه – بما في ذلك توقف محطات تحلية مياه البحر وتدمير 40% من شبكات المياه – إلى جعل السكان يعتمدون على جزء ضئيل (10–20%) من خزانات تجميع مياه الأمطار وموارد المياه المتاحة قبل الحرب، والتي تتذبذب تبعًا لإمدادات الوقود.[19]

في نهاية المطاف، وعلى الرغم من اختلاف الخصائص الهيدرولوجية، فإن البلدان الثلاثة تواجه ضغطاً على مستوى النظام على المياه السطحية والمياه الجوفية والبنية التحتية، مما يؤكد التحدي الإقليمي المشترك المتمثل في تأمين إمدادات مياه موثوقة ومرنة.

الأطر التشريعية والسياساتية التي تنظم المياه

في الأردن ولبنان وفلسطين، يخضع قطاع المياه لأنظمة قانونية وتنظيمية تهدف إلى إدارة الموارد الشحيحة، وتنظيم الاستخراج، ومنع التلوث – ومع ذلك، فإن إطار كل دولة يتشكل من خلال حقائق سياسية وبيئية ومؤسسية متميزة.

تستند التشريعات **الاردنية** إلى قوانين مثل قانون هيئة المياه رقم 1988/15[20] وقانون سلطة وادي الأردن رقم 1988/17،[21] والتي تنظم استخراج المياه الجوفية والسطحية، وتدير أنظمة الري، وتشرف على السدود وتوزيع المياه الزراعية، مع حماية الموارد من النضوب والتلوث. وقد شددت التعديلات التي أُدخلت عام 2021 العقوبات المفروضة على سرقة المياه والوصلات غير القانونية.

وعلى النقيض من ذلك، فقد **لبنان** تبنت سياسات مثل قانون تنظيم قطاع المياه رقم 2000/221.[22] إعلان المياه منفعة عامة وتنظيم حفر الآبار للحفاظ على استدامة المياه السطحية والجوفية، بالإضافة إلى المرسوم رقم 1925/144[23]

[19] سلطة المياه الفلسطينية. (2024). تقرير الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع المياه نهب المصادر المائية منذ عقود واستخدام المياه كسلاح موجه ضد الشعب. رام الله، فلسطين. https://www.pwa.ps/ar/File/15cf69y1429353Y15cf69/

[20] قانون سلطة المياه الأردنية رقم 18 لسنة 1988. (1988). في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor1338Eoriginal.pdf

[21] قانون تطوير وادي الأردن. (1988). في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor63018E.pdf

[22] قانون تنظيم قطاع المياه - لبنان. (2000). ضمن برنامج التضامن المائي. https://bdd.pseau.org/outils/ouvrages/mwe_law_no_221_date_29_05_2000_and_its_amendments_2000.pdf

[23] المرسوم رقم ١٤٤/١٩٢٥. (١٩٢٥). قاعدة البيانات القانونية للجامعة اللبنانية. http://legiliban.ul.edu.lb/LawView.aspx?opt=view&LawID=172254

إدارة استخراج المياه من الينابيع والأنهار وتحويل مساراتها وضمان إشراف الدولة على حقوق المياه والاستخدامات العامة.

يرتكز الإطار الأساسي في **فلسطين** على قانون المياه رقم 2002/3،[24] يصنف القانون المياه كملكية عامة، ويجرم حفر الآبار بدون ترخيص، ويفرض توزيعًا عادلًا بين قطاعات مثل مياه الشرب والزراعة والصناعة. ومع ذلك، وعلى عكس الأردن ولبنان، فإن إدارة المياه الفلسطينية مقيدة بشدة بالقيود العسكرية الإسرائيلية المتجذرة في اتفاقيات أوسلو الثانية.[25] والتي تحد من استخراج الفلسطينيين للمياه الجوفية وتتطلب موافقة إسرائيلية على جميع مشاريع تطوير البنية التحتية المتعلقة بالمياه تقريباً.

إلى جانب ذلك، تشكل حماية البيئة ومنع تلوث المياه بُعداً مركزياً في تشريعات المياه في السياقات الثلاثة جميعها. *لائحة حماية البيئة* **الاردنية** *رقم 2017/6*[26] يحدد مناطق عازلة حول الآبار ويقيد بعض الأنشطة الصناعية والزراعية لمنع التلوث.

بصورة مماثلة، *قانون حماية البيئة* **اللبناني** *رقم 2002/444*[27] يحظر تصريف مياه الصرف الصناعي أو غير المعالجة في البيئة وينشئ صندوقاً لمشاريع مكافحة التلوث.

قانون الصحة العامة **الفلسطيني** *رقم 2004/20*[28] يُلزم القانون بالامتثال لمعايير منظمة الصحة العالمية لمياه الشرب، ويُجرّم تلويث مصادر المياه بمياه الصرف الصحي أو النفايات الخطرة. وفي غزة، حيث أدى انهيار البنية التحتية واستنزاف المياه الجوفية إلى تدهور جودة المياه، أنشأ إطار إدارة المياه في حالات الطوارئ لعام 2017 آليات توزيع طارئة تحت إشراف سلطة المياه، ويحظر حفر الآبار العشوائي. ورغم هذه الجهود، لا يزال تطبيق القانون متفاوتاً في

[24] قانون المياه الفلسطيني رقم 3 لسنة 2002. (2001). البوابة القانونية الرسمية للحكومة الفلسطينية. https://mjr.ogb.gov.ps/Decrees/ViewText/26726/

[25] الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المؤقتة بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (المعروفة أيضاً باسم "أوسلو 2") - القضية الفلسطينية. (1995). الأمم المتحدة - القضية الفلسطينية. https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-185434/

[26] قانون حماية البيئة الأردني لعام 2017. (2017). في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor173241E.pdf

[27] قانون حماية البيئة اللبناني رقم 2002/444. (2001). قاعدة البيانات القانونية للجامعة اللبنانية. http://legiliban.ul.edu.lb/LawView.aspx?opt=view&LawID=244662

[28] قانون الصحة العامة الفلسطيني لعام 2004. (2004). في شراكة التعلم. https://learningpartnership.org/sites/default/files/resources/pdfs/Palestine-Public-Health-Law-2004.pdf

المناطق الثلاث، وذلك بسبب محدودية الموارد في الأردن، وضعف المؤسسات في لبنان، والقيود المرتبطة بالاحتلال في فلسطين.

علاوة على ذلك، تقوم الدول الثلاث أيضاً بتنظيم استخدام المياه الزراعية من خلال تشجيع تقنيات الري الفعالة، وإن كانت بقدرات مختلفة على التنفيذ. *قانون الزراعة* **الاردني** *رقم 2015/13*[29] *وقانون الزراعة* **الفلسطيني** *رقم 2003/2*[30] يشجع كلا النظامين المزارعين على تبني أنظمة حديثة مثل الري بالتنقيط والري بالرش لتقليل هدر المياه، وهو ما تدعمه في الأردن حوافز حكومية.

يفتقر **لبنان** إلى قانون قوي مماثل لإدارة المياه الزراعية، لكنها تنظم الري من خلال قانون المياه الأوسع رقم 2000/221.[31] ومن خلال أحكام بيئية تنظم استخدام المياه السطحية والجوفية. ويتمثل الاتجاه التشريعي المشترك بين الولايات القضائية الثلاث في تقليل الاعتماد على أساليب الري التقليدية والحد من الإفراط في استخراج المياه الجوفية، الذي لا يزال يشكل تهديدًا إقليميًا مشتركًا ومتزايدًا.

بالإضافة إلى ذلك، تمثل إصلاحات الحوكمة المؤسسية – ولا سيما تنظيم حفر الآبار وإعادة هيكلة سلطات المياه – نقطة مقارنة أخرى. *نظام مراقبة آبار المياه الجوفية* **الأردني** *رقم 2002/85*[32] *و المرسوم رقم 14438 لسنة 1970* ***اللبناني*** يفرض كلاهما متطلبات الترخيص وحدود العمق والعقوبات على الحفر غير المصرح به.

كما أعادت **لبنان** تنظيم قطاع المياه لديها بموجب قانون المياه رقم 221 لسنة 2000، الذي أنشأ أربع هيئات إقليمية للمياه بهدف تحسين تقديم الخدمات وتقليل الفاقد. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت لبنان القانون رقم 77 لسنة 2018 المتعلق بالتعدي على المياه.[33] لمكافحة الهجمات على موارد وشبكات المياه، تجريم سرقة المياه أو التوصيلات غير القانونية، وفرض العقوبات بالنسبة للمخالفين، بما في ذلك الغرامات والسجن.[34]

---

[29] قانون الزراعة رقم 13 لسنة 2015. (2015). في وزارة الزراعة الأردنية. https://www.moa.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/.pdf

[30] القانون المعدل رقم 2003/2 بشأن الزراعة. (2002). قوانين تغير المناخ في العالم. https://climate-laws.org/documents/amended-law-no-2-2003-on-agriculture_6e51

[31] قانون تنظيم قطاع المياه - لبنان. (2000). ضمن برنامج التضامن المائي. https://bdd.pseau.org/outils/ouvrages/mwe_law_no_221_date_29_05_2000_and_its_amendments_2000.pdf

[32] المياه الجوفية بموجب القانون رقم 85 لسنة 2002. (2002). في منظمة الأغذية والزراعة. https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor63017E.pdf

[33] القانون رقم 77 الصادر في 13 أبريل 2018 – قانون المياه. (2018). قاعدة البيانات القانونية للجامعة اللبنانية. http://legallaw.ul.edu.lb/LawView.aspx?LawID=275497

[34] مقابلة مع م. يولويوس (جول) حاتم/ خبير مائي ومستشار مع GIZ. أجريت بتاريخ (07 08, 2025). المصادر المائية وتوزيعها في لبنان.

من الناحية النظرية، توفر الأجهزة التنظيمية الفلسطينية ضوابط مماثلة، لكن تطبيق قواعد حفر الآبار والبنية التحتية للمياه يواجه عوائق شديدة بسبب القيود الإسرائيلية. عمليًا، لا يستطيع الفلسطينيون حفر الآبار أو توسيع الشبكات أو بناء مرافق مياه جديدة في المنطقة (ج).[35] بدون تصاريح إسرائيلية، والتي نادراً ما تُمنح. إضافةً إلى ذلك، تفرض السلطات الإسرائيلية قيوداً على كميات المياه التي يُسمح للفلسطينيين باستخراجها، وتحافظ على سيطرتها الأحادية على حوض نهر الأردن ومعظم طبقات المياه الجوفية المشتركة.[36]

بشكل عام، تُظهر مصادر المياه المحدودة وغير المتكافئة في المنطقة أن ضمان الإمدادات يرتبط بشكل أساسي بتعزيز البنية التحتية وتحسين ممارسات الإدارة بدلاً من الاعتماد على التوافر الطبيعي وحده.

اتفاقيات المياه والعلاقات الإقليمية بشأن المياه

تتأثر العلاقات المائية في الأردن ولبنان وفلسطين بشكل كبير بالأنظمة الهيدرولوجية المشتركة، والتوترات الجيوسياسية، واختلالات موازين القوى التي تحدد كيفية تخصيص المياه، والسيطرة عليها، أو التنازع عليها عبر الحدود. وتعتمد الدول الثلاث، بدرجات متفاوتة، على موارد المياه العابرة للحدود، ولا سيما الأنهار والخزانات الجوفية التي تعبر الحدود السياسية، مما يجعل الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف ضرورية لضمان الوصول إلى المياه.

مع ذلك، تختلف السياقات السياسية المحيطة بكل حالة، فالأردن يتعامل مع معاهدات رسمية مع الدول المجاورة؛ ولبنان يعمل في ظل تعاون جزئي مع سوريا وصراع مستمر مع إسرائيل؛ أما فلسطين فتواجه وضعاً فريداً حيث تُتفاوض اتفاقيات المياه في ظل ظروف الاحتلال وعدم المساواة الهيكلية. ورغم هذه الاختلافات، تُبيّن الحالات الثلاث مجتمعةً كيف تتشكل دبلوماسية المياه في المنطقة بفعل المفاوضات غير المتكافئة، والمصالح الوطنية المتضاربة، وغياب أطر إدارة شاملة على مستوى الأحواض المائية.

[35] تغطي المنطقة (ج)، التي يديرها الاحتلال الإسرائيلي، أكثر من 60% من الضفة الغربية. ويعيش ما يقدر بنحو 300 ألف فلسطيني في 532 منطقة سكنية تقع جزئياً أو كلياً ضمن المنطقة (ج)، إلى جانب نحو 400 ألف مستوطن إسرائيلي يقيمون في حوالي 230 مستوطنة. إضافة إلى ذلك، تُعتبر حوالي 30% من المنطقة (ج) منطقة تدريب عسكري، حيث يقع 38 تجمعًا فلسطينيًا في هذه المناطق التدريبية. إجمالاً، تشكل مناطق إطلاق النار هذه، بالإضافة إلى أراضٍ عسكرية أخرى، أو أراضٍ تابعة للدولة ومحميات طبيعية، 60% من المنطقة (ج). ويواجه السكان الفلسطينيون صعوبة في الحصول على تراخيص بناء لأغراض السكن والزراعة في النسبة المتبقية البالغة 40%.

[36] مقابلة مع د. عبد الرحمن التميمي/ مدير مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، فلسطين. أجريت بتاريخ (14 08, 2025). العدالة المائية في فلسطين والاراضي المحتلة.

تعكس التجربة الاردنية كلاً من التعاون الرسمي المدفوع لتأمين حصتها من المياه والتعرض المزمن لقرارات الدول المجاورة في أعالي النهر. وتُعد معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية لعام 1994 (اتفاقية وادي عربة) حجر الزاوية في دبلوماسية المياه الأردنية.[37]والتي أرست ترتيبات مفصلة لتقاسم المياه تشمل نهر اليرموك[38]، يشمل نطاق الاتفاقية نظام نهر الأردن، والمياه الجوفية في وادي عربة، والتحويلات الموسمية للمياه من بحيرة طبريا عبر الحدود. وبموجب الاتفاقية، يحق لإسرائيل الحصول على 25 مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك في الصيف، بينما تتلقى الأردن ما يُقدّر بـ 40–50 مليون متر مكعب سنويًا، ويُسمح لها بضخ 20 مليون متر مكعب من بحيرة طبريا في الشتاء. كما تُقرّ الاتفاقية بحق الأردن في الحصول على 10 ملايين متر مكعب من مصادر المياه الجوفية في الوادي الجنوبي.[39]والأهم من ذلك، أن الاتفاقية فتحت الباب أمام مشاريع مشتركة مثل السدود ومبادرات تحلية المياه، بما في ذلك المقترح بين البحر الأحمر – البحر الميت مشروع "ميناء السلام" في العقبة.[40]

وإلى جانب إسرائيل، تمتد علاقات الأردن الإقليمية في مجال المياه لتشمل سوريا أيضاً، وذلك من خلال اتفاقية سد الوحدة لعام 1987.[41]يمنح هذا الاتفاق الأردن 75% من سعة تخزين سد اليرموك البالغة 110 ملايين متر مكعب. إلا أن الأردن عملياً نادراً ما يحصل على حصته الكاملة من مياه النهر بسبب قيام سوريا ببناء سدود متعددة في أعالي النهر من جانب واحد، مما يقلل من تدفق المياه إلى الأردن.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تعاون الأردن مع المملكة العربية السعودية يتشكل من خلال اتفاقية مياه الديسي لعام 2015.[42] والتي تنظم استخراج المياه من طبقة المياه الجوفية المشتركة غير المتجددة في ديسي وتضمن نقل 50 مليون متر

---

[37] معاهدة السلام بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية. (1994). في الأمم المتحدة.https://peacemaker.un.org/sites/default/files/document/files/2024/05/il20jo941026peacetreatyisraeljordan.pdf

[38] نهر اليرموك: هو أكبر رافد لنهر الأردن. يمر في الأردن وسوريا والأراضي المحتلة من قبل إسرائيل، ويصب في معظم هضبة حوران.

[39] مقابلة مع د. دريد محاسنة/ خبير مائي ورئيس مجلس إدارة جمعية إدامة للطاقة والمياه والبيئة، الأردن. أجريت بتاريخ (11 08, 2025). الاتفاقيات المائية في الاردن.

[40] مشروع البحر الأحمر - البحر الميت، الذي يرتبط غالبًا برؤية "ميناء السلام"، بدأ رسميًا في عام 2013 من خلال اتفاقيات بين الأردن وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، وذلك عقب دراسات جدوى سابقة قادها البنك الدولي عام 2005. ويهدف المشروع إلى تحلية مياه البحر الأحمر قرب العقبة، وتوفير مياه الشرب بشكل رئيسي للأردن (مع تخصيص حصص لإسرائيل وفلسطين)، ونقل المحلول الملحي شمالًا للمساعدة في استقرار منسوب البحر الميت المتدهور بسرعة. تراوحت التقديرات الأولية لتكلفة المشروع بين 10 و11 مليار دولار أمريكي، بينما قُدّرت تكلفة المراحل اللاحقة المُصغّرة بحوالي مليار إلى مليارَي دولار أمريكي. وعلى الرغم من مذكرات التفاهم ومناقشات المناقصات، لم يُستكمل المشروع الضخم، وتم تأجيله مرارًا، حيث انسحب الأردن رسميًا من الخطة المشتركة عام 2021 لصالح مشاريع تحلية بديلة. وحتى اليوم، لا يزال مشروع نقل المياه الثلاثي الأصلي بين البحر الأحمر والبحر الميت غير مُنفّذ، على الرغم من استمرار مناقشات التعاون الثنائي في مجال المياه والطاقة بشكل متقطع.

[41] اتفاقية بشأن استغلال مياه نهر اليرموك (مع الملحق). موقعة في عمّان بتاريخ 3 سبتمبر 1987. (1987). في القانون الدولي للمياه.https://www.internationalwaterlaw.org/documents/regionaldocs/Jordan-Syria-1987.pdf

[42] اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة العربية السعودية لإدارة واستخدام المياه الجوفية في طبقة الساج/الديسي. (2015). في القانون الدولي للمياه.https://www.internationalwaterlaw.org/documents/regionaldocs/Disi_Aquifer_Agreement-English2015.pdf

مكعب من المياه سنوياً إلى المملكة العربية السعودية لمدة 25 عاماً، في مقابل استثمار سعودي في مشاريع تحلية المياه والبنية التحتية الأردنية في العقبة، على البحر الأحمر.[43] وتسلط هذه الاتفاقيات مجتمعة الضوء على اعتماد الأردن الكبير على الدبلوماسية الإقليمية للتعويض عن النقص الحاد في الموارد المائية المحلية ومحدودية موارد المياه المتجددة.

في الحالة **اللبنانية**، تتمحور العلاقات المائية العابرة للحدود أيضاً حول إدارة الأنهار المشتركة، وإن كانت تتأثر بالتوترات السياسية التاريخية بقدر تأثرها بالحقائق الهيدرولوجية. وعلى عكس الأردن، لا تربط لبنان معاهدة سلام مع إسرائيل، وترفض الدخول في مفاوضات مباشرة بسبب الصراع المستمر والاحتلال والانتهاكات المتكررة للسيادة اللبنانية. ورغم وفرة المياه نسبياً في لبنان، فإن تفاعلاته المائية العابرة للحدود الرئيسية تتمحور حول نهري الحاصباني والوزاني.[44] تتشاركها مع سوريا وتستغلها إسرائيل في اتجاه مجرى النهر. اتفاقية لبنان وسوريا لعام 1994[45] تخصص سوريا 4 ملايين متر مكعب سنوياً للبنان من مياه نهر الحسباني، بينما تمنح سوريا حصة من مياه نبع الوزاني. إلا أن غياب آلية فعّالة للمراقبة والإنفاذ أدى إلى نزاعات متكررة، حيث يتهم لبنان سوريا بتجاوز حدود السحب المتفق عليها.

يرتبط أهم تأكيد للبنان على حقوقه المائية بنهر الليطاني.[46] أُعيد تأكيد سيادتها الكاملة بموجب اتفاقية لبنان وسوريا لعام 1950، ما منع سوريا من المطالبة بأي حصة. ومع ذلك، لا يزال تحويل إسرائيل لمياه نهري الحاصباني والوزاني في اتجاه المصب مصدرًا للتوتر، لا سيما وأن هذه المياه تتدفق إلى الأراضي الإسرائيلية وتغذي أنظمة مائية إقليمية أوسع. ولأن لبنان يرفض التفاوض المباشر مع إسرائيل، تبقى النزاعات عالقة وتُدار عبر بيانات دبلوماسية أو وساطة غير

يقع مشروع نقل المياه في ديسي جنوب الأردن، وينقل المياه الجوفية من خزان ديسي الجوفي، الواقع قرب الحدود الأردنية السعودية، إلى عمّان والمراكز السكانية الشمالية. تُضخ مياه الخزان عبر خط أنابيب يبلغ طوله حوالي 325 كيلومترًا لتلبية الطلب المنزلي والبلدي على المياه في العاصمة الأردنية والمناطق المحيطة بها، مما يُسهم في دعم موارد المياه السطحية الشحيحة.

[43] مقابلة مع م. أحمد بالي/، وزارة المياه والري، الأردن. أجريت بتاريخ (04 08, 2025). المصادر والحصص المائية في الاردن.

[44] ينبع نهر الحاصباني من جنوب لبنان، بالقرب من بلدة حاصبيا عند سفح جبل الشيخ، ويتدفق جنوبًا لمسافة 65 كيلومترًا تقريبًا قبل أن يعبر إلى شمال الاحتلال الإسرائيلي، حيث يلتقي بنهري بانياس ودان ليشكلا نهر الأردن الأعلى. يُعدّ نهر الوزاني رافدًا رئيسيًا للحصباني؛ إذ ينبع من ينابيع الوزاني بالقرب من قرية الوزاني اللبنانية، قرب الخط الأزرق (الحدود اللبنانية الفلسطينية)، ويمتد لمسافة تتراوح بين 4 و5 كيلومترات قبل أن يلتقي بالحصباني. يُشكّل كلا النهرين عنصرين هامين من الناحية الهيدرولوجية في حوض نهر الأردن، وقد اكتسبا حساسية سياسية نظرًا لموقعهما العابر للحدود بين لبنان وإسرائيل.

[45] اتفاقية بين لبنان وسوريا بشأن توزيع مياه نهر العاصي (العاصي) المتدفق في لبنان. (1994). في إيكولكس. http://www2.ecolex.org/server2neu.php/libcat/docs/TRE/Full/Other/TRE-149319.pdf

[46] يُعدّ نهر الليطاني أطول نهر يقع بالكامل داخل لبنان، إذ يمتدّ لمسافة 170 كيلومترًا تقريبًا من منبعه في سهل البقاع الخصب، غرب مدينة بعلبك، إلى مصبّه في البحر الأبيض المتوسط شمال مدينة صور. وعلى عكس نهر الحسباني، لا يعبر نهر الليطاني الحدود الدولية، مما يجعله النهر الرئيسي الوحيد في لبنان الذي يخضع بالكامل للسيادة الوطنية. ونظرًا لأهميته الاقتصادية وموقعه بالقرب من حدود الاحتلال الإسرائيلي في مجراه الأدنى، فقد حظي النهر أيضًا بأهمية استراتيجية وسياسية في مناقشات المياه الإقليمية.

مباشرة أو آليات الأمم المتحدة، بدلًا من اتفاقيات ثنائية رسمية. ويعكس هذا الوضع نمطًا إقليميًا أوسع نطاقًا، حيث يُعيق الصراع السياسي تطوير أطر عادلة وتعاونية لتقاسم المياه.

على النقيض من الأردن ولبنان، تتسم العلاقات المائية **بفلسطين** بعدم التماثل الهيكلي في ظل الاحتلال، حيث لا تُصاغ الاتفاقيات على أنها ترتيبات تعاونية، بل كأدوات لتعزيز السيطرة. وتُعد اتفاقيات أوسلو الثانية لعام 1995 أهم هذه الاتفاقيات.[47]وخاصة الملحق المائي، الذي قام بتقنين تقسيم غير متساوٍ للخزان الجوفي الجبلي.[48]نظرياً، كان من المفترض أن يحصل الفلسطينيون على 118 مليون متر مكعب من المياه سنوياً، بينما تحتفظ إسرائيل بحق الوصول إلى نحو 80% من المياه الجوفية المشتركة. كما أنشأ الاتفاق لجنة المياه المشتركة، التي يُفترض أنها آلية للإدارة التعاونية، ولكنها عملياً خاضعة لسيطرة إسرائيلية مطلقة. عملياً، يتطلب كل مشروع مائي فلسطيني رئيسي – بما في ذلك حفر الآبار، وتوسيع الشبكة، ونقل المياه بين المناطق – موافقة إسرائيلية، بينما تنفذ إسرائيل مشاريعها الخاصة دون الحاجة إلى موافقة الفلسطينيين.

*أوسلو 2*من خلال البند 40، استثنت الاتفاقية بشكل ملحوظ نهر الأردن كمصدر للمياه، ما حرم الفلسطينيين من الحصول على ما كان ينبغي أن يكون حصة سنوية تتراوح بين 250 و270 مليون متر مكعب. ونتيجة لذلك، لا يحصل الفلسطينيون اليوم على أي من هذه المياه. وقد رسخت هذه القيود الهيكلية اعتماد الفلسطينيين على إسرائيل، حيث ارتفعت مشتريات المياه من 20 مليون متر مكعب سنويًا في بداية انتداب السلطة الفلسطينية عام 1993 إلى حوالي 100 مليون متر مكعب اليوم. وفي الوقت نفسه، سهّل التوسع الاستيطاني الإسرائيلي زيادة تحويل مياه الضفة الغربية إلى المستوطنات. وقد استغلت الاتفاقيات، التي كان من المفترض أن تنتهي تعاقديًا عام 1999، التمييز بين مصادر المياه والخدمات للسيطرة على الموارد وإبقائها تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي.

علاوة على ذلك، يُفاقم تطوير إسرائيل لمشاريع تحلية المياه واسعة النطاق هذا الاعتماد. تمتلك إسرائيل حاليًا اثنتي عشرة محطة تحلية مياه – أربع منها عاملة، وأربع قيد الإنشاء، وأربع مخطط لها – ومن المتوقع أن تُنتج فائضًا قدره

[47] الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المؤقتة بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (المعروفة أيضاً باسم "أوسلو 2") - القضية الفلسطينية. (1995). الأمم المتحدة - القضية الفلسطينية.https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-185434/

[48] يُعدّ الخزان الجوفي الجبلي في الضفة الغربية الحوض الرئيسي للمياه الجوفية الذي يقع أسفل مرتفعات الضفة الغربية، ويمتد تحت سلسلة الجبال المركزية التي تمتد من الشمال إلى الجنوب من جنين ونابلس مرورًا برام الله والقدس وصولًا إلى الخليل. وينقسم هذا الخزان، من الناحية الهيدرولوجية، إلى ثلاثة أحواض فرعية رئيسية: حوض الخزان الجوفي الغربي (الذي يتدفق غربًا باتجاه إسرائيل والبحر الأبيض المتوسط)، والحوض الشمالي الشرقي (باتجاه وادي يزرعيل/بيسان)، والحوض الشرقي (باتجاه وادي الأردن والبحر الميت). وعلى الرغم من أن معظم منطقة تغذيته تقع داخل الضفة الغربية، إلا أن أجزاءً كبيرة من المياه تتدفق عبر الخط الأخضر، مما يجعله خزانًا جوفيًا عابرًا للحدود مشتركًا بين فلسطين والاحتلال الإسرائيلي.

400 مليون متر مكعب بحلول عام 2026. وبينما يتم تسويق هذا الفائض كمصدر محتمل لتزويد الفلسطينيين والأردنيين بالمياه، فإنه يُهدد بتعميق التبعية السياسية والاقتصادية بدلًا من تعزيز الوصول العادل إلى المياه، لا سيما بالنظر إلى التكلفة الباهظة للمياه المحلاة – التي تصل إلى 12 شيكلًا للمتر المكعب (حوالي 4 دولارات أمريكية) في المناطق المحيطة بجنين، شمال الضفة الغربية. إضافة إلى ذلك، فإن العلاقة الإلزامية التي يفرضها إطار أوسلو بين المؤسسات الفلسطينية وشركة ميكوروت الإسرائيلية للمياه تُعزز نظامًا تُحافظ فيه سلطة الاحتلال على سيطرتها التجارية والبنية التحتية.[49]

إلى جانب إسرائيل، سعت فلسطين أيضاً إلى تعاون إقليمي محدود مع دول أخرى. هدفت اتفاقية عام 2017 مع مصر إلى تزويد غزة بعشرة ملايين متر مكعب سنوياً من محطة العريش في سيناء، وتضمنت خططاً لإنشاء محطة تحلية مياه مشتركة في رفح على الحدود المشتركة. إلا أن الاتفاقية لا تزال غير مُفعّلة إلى حد كبير بسبب عدم الاستقرار السياسي، وإغلاق الحدود، والأزمة الإنسانية المستمرة في غزة.

تُظهر الحالات الثلاث مجتمعةً كيف تتفاوت اتفاقيات المياه في المنطقة بين معاهدات رسمية (الأردن – إسرائيل)، وترتيبات ثنائية جزئية (لبنان – سوريا)، وترتيبات غير متكافئة مفروضة في ظل ظروف الاحتلال (فلسطين – إسرائيل). كما تكشف عن تحديات مشتركة: تحويلات المياه في المنبع التي تُقلل من تدفقات المياه في المصب، وضعف آليات الإنفاذ، وغياب إدارة متكاملة لأحواض الأنهار الرئيسية المشتركة مثل نهر الأردن، ونهر اليرموك، ونهر الحاصباني، ونهر الوزاني.

وبالتالي، فإن دبلوماسية المياه في الأردن ولبنان وفلسطين تعمل في بيئة تتأثر بالهيدرولوجيا[50]. تتداخل قضية المياه بشكل مباشر مع السياسة والأمن والسيادة، مما يجعلها من أبرز التحديات الاستراتيجية في بلاد الشام. وأي تحرك نحو تحقيق العدالة المائية يتطلب معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية، لا سيما في حالة فلسطين، مع تعزيز أطر التعاون التي تعترف بالحقوق المشتركة، وتؤسس أنظمة رصد شفافة، وتشجع التوزيع العادل للمياه استناداً إلى القانون الدولي للمياه.

[49] مقابلة مع د. عبد الرحمن التميمي/ مدير مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، فلسطين. أجريت بتاريخ (14 08, 2025). العدالة المائية في فلسطين والاراضي المحتلة.

[50] الهيدرولوجيا: علم المياه هو فرع من العلوم يهتم بخصائص مياه الأرض، وخاصة حركتها بالنسبة لليابسة.

تغير المناخ وتأثيره على الموارد المائية

برز تغير المناخ كأحد أهم العوامل المؤثرة على الأمن المائي في الأردن ولبنان وفلسطين. ورغم أن كل دولة تواجه تحدياتها الخاصة المتجذرة في الجغرافيا والسياسة والحوكمة، إلا أن الدول الثلاث تواجه انخفاضًا في معدلات هطول الأمطار، وارتفاعًا في درجات الحرارة، وزيادة في التبخر، وعدم انتظام الفصول، وتفاقمًا في عدم استقرار النظام الهيدرولوجي. وتتضافر هذه التحولات مع مواطن الضعف القائمة – كالإفراط في استخراج المياه، ومحدودية البنية التحتية، والضغوط السكانية، والقيود السياسية – لتُنتج أزمات مائية تتفاقم بوتيرة تتجاوز القدرات المؤسسية والمالية. وعلى الرغم من اختلاف حجم مصادر الضغط، فإن الأردن ولبنان وفلسطين تشهد اليوم تهديدات متداخلة لكمية المياه وجودتها، ولضمان الوصول العادل إليها.

في جميع أنحاء المنطقة، أصبحت أنماط هطول الأمطار غير منتظمة بشكل متزايد، حيث سجلت الدول الثلاث انخفاضاً بنسبة 10–20% في متوسط هطول الأمطار خلال العقود الأخيرة. وقد أدى ذلك إلى انخفاض تغذية المياه الجوفية وتسريع استنزاف التربة والخزانات الجوفية، لا سيما في الأحواض المشتركة. شهدت **الأردن** انخفاضاً بنسبة 20% في معدل هطول الأمطار على مدى الثلاثين عاماً الماضية، مما أدى إلى انخفاض حاد في معدلات التسرب والحد من التجديد الطبيعي لطبقات المياه الجوفية التي تعاني أصلاً من الإجهاد.[51] لطالما اعتُبر **لبنان** منطقة غنية بالمياه، إلا أنها تتأثر الآن بشكل مماثل، حيث يؤدي انخفاض الغطاء الثلجي وعدم انتظام هطول الأمطار إلى تقويض دورات تغذية ينابيعها الجبلية وأراضيها الرطبة. فعلى سبيل المثال، جفّ نبع الزرقاء في وادي البقاع لدرجة اختفائه تمامًا. وشهدت مناطق عديدة في **فلسطين**، وخاصة الضفة الغربية، انخفاضاً مستمراً في هطول الأمطار بنسبة تتراوح بين 10 و15%[52] مما يساهم في انخفاض تدفقات الينابيع وانخفاض غلة المياه الجوفية الجبلية.

وقد تم دمج هذه التغيرات الهيدرولوجية مع ارتفاع درجات الحرارة – الذي تم الإبلاغ عنه في البلدان الثلاثة جميعها – لتكثيف التبخر من الأنهار والخزانات والأراضي الزراعية. على سبيل المثال،[53] وقد وثقت **الأردن** زيادة في التبخر تصل إلى 15% منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مما أثر على المحاصيل وزاد الطلب على مياه الري،

[51] اليونيسف الأردن. (2022). الإجهاد المائي في الأردن: التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للإجهاد المائي في الأردن وفرص معالجة الأزمة. https://www.unicef.org/jordan/reports/water-stress-jordan-report

[52] مقابلة مع م. يعقوب كيلاني/ وزارة الزراعة الفلسطينية. أجريت بتاريخ (13 08, 2025). الاستهلاك المائي والحصص المائية الزراعية في فلسطين.

[53] مقابلة مع م. أحمد بالي/، وزارة المياه والري، الأردن. أجريت بتاريخ (04 08, 2025). المصادر والحصص المائية في الاردن.

بينم يواجه المزارعون **اللبنانيون والفلسطينيون** بشكل متزايد صعوبة في التعامل مع تسارع جفاف التربة وإجهاد المحاصيل.

بالإضافة إلى ذلك، في السياقات الثلاثة جميعها، أصبحت الظواهر الجوية المتطرفة أكثر تواتراً وتدميراً، مما يُضعف جودة المياه ويُساهم في زيادة المخاطر على الصحة العامة. وتُلحق الفيضانات المفاجئة، التي تُشكل تهديداً متزايداً في جميع أنحاء بلاد الشام، أضراراً منتظمة بشبكات المياه وتُلوث مصادر المياه السطحية. على الرغم من أن **الأردن** أقل عرضة للفيضانات المفاجئة، إلا أنها شهدت فترات جفاف طويلة وشديدة – ثلاث فترات جفاف رئيسية بين عامي 2010 و2023[54]—مما أدى إلى انخفاض حاد في تدفقات نهر اليرموك إلى أقل من نصف متوسطها التاريخي.[55] واجه **لبنان** نمطاً مماثلاً، حيث شهدت فيضانات عارمة في عامي 2018 و2022 أدت إلى انهيار البنية التحتية للمياه وتلويث الآبار والجداول. وتفاقمت هذه الكارثة بسبب حرائق الغابات في عامي 2020 و2021، التي دمرت الغطاء النباتي الحيوي وأثرت سلباً على موارد المياه.[56] شهدت **فلسطين** أحداثاً مماثلة ففي غزة في عام 2020، حيث اختلطت مياه الفيضانات بمياه الصرف الصحي، مما أدى إلى تسريع انهيار نظام المياه الهش أصلاً. تكشف هذه الصدمات المناخية عن مواطن الضعف الهيكلية في مؤسسات إدارة المياه، وتؤكد على هشاشة المنطقة الجماعية أمام الظواهر المناخية المتطرفة العرضية.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من اختلاف شدتها بشكل كبير، فإن تدهور جودة المياه يمثل أزمة مشتركة أخرى تربط البلدان الثلاثة. على الرغم من أن **الأردن** أقل تلوثاً، إلا أنها تعاني من تدهور جودة المياه الناتج عن انخفاض التدفقات وارتفاع درجات الحرارة والتصريفات الصناعية والإفراط في استخدام المياه ذات الجودة الهامشية للري. يعاني **لبنان** من أزمة جودة مياه حادة، ناجمة عن تصريف مياه الصرف الصحي غير المعالجة، والاستخدام غير السليم للمبيدات، وتلوث المياه الجوفية. وقد أظهرت فحوصات حديثة أجريت في عدة مناطق لبنانية أن حوالي 70% من عينات مياه الشرب تحتوي على بكتيريا خطيرة.[57]في حين أن **فلسطين** تواجه الوضع الأكثر حدة، لا سيما في قطاع غزة، حيث أصبح 97% من المياه غير صالحة للاستهلاك البشري بسبب ارتفاع مستويات النترات والملوحة وتلوث الكلوريد.[58]إلى

[54] مقابلة مع م. أحمد بالي/، وزارة المياه والري، الأردن. أجريت بتاريخ (04 08، 2025). المصادر والحصص المائية في الاردن.
[55] مقابلة مع م. يولويوس (جول) حاتم/ خبير مائي ومستشار مع GIZ. أجريت بتاريخ (07 08، 2025). المصادر المائية وتوزيعها في لبنان.
[56] مقابلة مع م. يعقوب كيلاني/ وزارة الزراعة الفلسطينية. أجريت بتاريخ (13 08، 2025). الاستهلاك المائي والحصص المائية الزراعية في فلسطين.
[57] مقابلة مع م. يولويوس (جول) حاتم/ خبير مائي ومستشار مع GIZ. أجريت بتاريخ (07 08، 2025). المصادر المائية وتوزيعها في لبنان.
[58] سلطة المياه الفلسطينية. (2023). بيانات المصادر المائية. تم الاسترداد من سلطة المياه: https://www.pwa.ps/ar/Article/7155/

جانب ذلك، يتم استنزاف طبقة المياه الجوفية الساحلية بمعدل ضعف معدل تغذيتها الطبيعي. وقد وصلت مستويات الملوحة إلى 1500 ملغم/لتر، أي ستة أضعاف الحد الآمن البالغ 250 ملغم/لتر، مما يشكل مخاطر وجودية على الصحة العامة والإنتاج الزراعي.[59]في جميع البلدان الثلاثة، يؤدي تدهور جودة المياه إلى تقليل توافر المياه الصالحة للشرب، وزيادة الاعتماد على مصادر بديلة باهظة الثمن، وتفاقم عدم المساواة في الوصول إليها.

علاوة على ذلك، فإن القطاع الزراعي – الذي كان تاريخياً بمثابة العمود الفقري لسبل العيش الريفية – يتحمل وطأة الإجهاد المائي الناجم عن تغير المناخ.[60] فقدت **الأردن** ما يقرب من 30% من أراضيها الخصبة بسبب التدهور المرتبط بالجفاف، وأجبر التقنين المزارعين على تقليل المساحات المزروعة والتحول إلى محاصيل أقل استهلاكاً للمياه، في حين أن بعض الشبكات المنزلية اقتصرت على العمل في أيام معينة من الأسبوع فقط.

وقد انخفض الإنتاج الزراعي **اللبناني** بالمثل، حيث يتخلى المزارعون بشكل متزايد عن زراعة الخضراوات التي تستهلك كميات كبيرة من المياه لصالح القمح وبدائل أخرى أقل استهلاكاً للمياه. ويتفاقم التدهور الزراعي في **فلسطين** بشكل ملحوظ فقد انخفضت المساحة المزروعة المروية في غزة[61] بنسبة 50% منذ عام 2007، وتراجعت غلة المحاصيل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل حاد بسبب ندرة المياه والملوحة والحرارة الشديدة. وفي البلدان الثلاثة، يؤثر انخفاض الإنتاج الزراعي بشكل مباشر على الأمن الغذائي، وفرص العمل في الريف، وقدرة المجتمعات الهشة على الصمود.

ففي **الأردن** فإن القطاعات المحلية والصناعية تشهد ضغوطًا متداخلة. ونتيجة لذلك تقوم شبكات المياه بتوفير الإمدادات بشكل متقطع – غالبًا لبضعة أيام فقط في الأسبوع – في حين انخفض نصيب الفرد من المياه المتاحة من 3600 متر مكعب سنويًا في عام 1946 إلى أقل من 100 متر مكعب اليوم، وهو أحد أدنى المعدلات في العالم.[62]إلى جانب ذلك، انخفضت الحصص اليومية للفرد في بعض المناطق إلى أقل من 40 لترًا، وهو أقل بكثير من الحد الأدنى للمعايير العالمية.

---

[59] مقابلة مع م. يعقوب كيلاني/ وزارة الزراعة الفلسطينية. أجريت بتاريخ (13 08, 2025). الاستهلاك المائي والحصص المائية الزراعية في فلسطين..

[60] مقابلة مع م. أحمد بالي/، وزارة المياه والري، الأردن. أجريت بتاريخ (04 08, 2025). المصادر والحصص المائية في الاردن .

[61] سلطة المياه الفلسطينية. (2024). تقرير الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع المياه نهب المصادر المائية منذ عقود واستخدام المياه كسلاح موجه ضد الشعب. رام الله، فلسطين. https://www.pwa.ps/ar/File/15cf69y1429353Y15cf69/

[62] اليونيسف الأردن. (2022). الإجهاد المائي في الأردن: التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للإجهاد المائي في الأردن وفرص معالجة الأزمة.https://www.unicef.org/jordan/reports/water-stress-jordan-report

بعد أن كانت إمدادات المياه المنزلية في **لبنان** مستقرة نسبياً، باتت تعاني من انقطاعات متكررة للمياه تستمر لأسابيع، لا سيما في بيروت والجنوب، مما يدفع السكان إلى اللجوء إلى صهاريج المياه الخاصة باهظة الثمن. وشهد القطاع الصناعي في لبنان والأردن ارتفاعاً في تكاليف الإنتاج نتيجة الحاجة إلى تأمين المياه المعالجة أو المحلاة.

لا تزال الأسر **الفلسطينية** تواجه نقصاً مزمناً[63] يبلغ متوسط استهلاك الفرد من المياه في الضفة الغربية 73 لترًا فقط يوميًا، وهو أقل بكثير من توصية منظمة الصحة العالمية البالغة 100 لتر. أما في غزة، فالنقص كارثي، حيث تعتمد معظم الأسر على وحدات تحلية مياه غير رسمية غالبًا ما تفشل في تلبية معايير السلامة. وبالتالي، في جميع هذه المناطق الثلاث، لا يمثل نقص المياه مشكلة بيئية فحسب، بل مشكلة اقتصادية واجتماعية أيضًا، مما يزيد من حدة التفاوتات ويزيد الضغط على الخدمات العامة الهشة أصلًا.

وأخيراً، تزيد الضغوط السكانية من تفاقم مواطن الضعف الإقليمية. يزداد الضغط على نظام المياه في **الأردن** بسبب وجود ما يقرب من 1.3 مليون لاجئ سوري[64]، وتزايد أعداد اللاجئين غير المسجلين، مما رفع الطلب الوطني على المياه بنحو 20%، ووضع ضغطاً شديداً على المحافظات الشمالية مثل إربد والمفرق. وبالمثل، **فلبنان** يستضيف واحدة من أعلى نسب اللاجئين للفرد في العالم، بما في ذلك اللاجئين غير المسجلين الذين لا تغطيهم البيانات الرسمية، مما يضيف ضغطاً إضافياً على أنظمة توزيع المياه التي أضعفتها الأزمة الاقتصادية بالفعل. تؤدي الضغوط الديموغرافية **الفلسطينية** – لا سيما في غزة، التي تعد واحدة من أكثر المناطق كثافة سكانية على هذا الكوكب – إلى تفاقم معدل استنزاف موارد المياه أو تلوثها أو جعلها غير قابلة للوصول.

على الرغم من هذه الأنماط المشتركة، فإن الأبعاد السياسية والهيكلية لانعدام الأمن المائي تختلف بطرق مهمة. إن ندرة المياه في **الأردن** تعتمد في المقام الأول على المناخ والموارد، وتتفاقم بسبب عبء السكان النازحين واعتمادها على الأنهار العابرة للحدود التي انخفضت تدفقاتها بسبب الجفاف والتدخلات في المنبع. تنجم الأزمة في **لبنان** عن مزيج من تأثيرات المناخ، وإخفاقات الحوكمة، والتلوث، وانهيار البنية التحتية، مما يحول دولة غنية بالمياه تاريخياً إلى دولة تعاني من نقص مزمن. إن أزمة المياه في **فلسطين**، وإن كانت بيئية أيضاً، إلا أنها تتشكل بشكل أساسي من خلال

[63] سلطة المياه الفلسطينية. (2024). تقرير الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع المياه نهب المصادر المائية منذ عقود واستخدام المياه كسلاح موجه ضد الشعب. رام الله، فلسطين. https://www.pwa.ps/ar/File/15cf69y1429353Y15cf69/

[64] اليونيسف الأردن. (2022). الإجهاد المائي في الأردن: التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للإجهاد المائي في الأردن وفرص معالجة الأزمة. الأردن. https://www.unicef.org/jordan/reports/water-stress-jordan-report

الاحتلال والقيود الهيكلية وعدم المساواة في توزيع المياه، مما يحد بشدة من قدرة الفلسطينيين على التكيف مع تغير المناخ أو إدارة الموارد بشكل مستقل.

تُجسّد هذه الحالات الثلاث مجتمعةً منطقةً يتفاعل فيها تغيّر المناخ مع القيود السياسية، ونقاط الضعف المؤسسية، والضغوط الاجتماعية والاقتصادية، ليُشكّل أزمة مياه متعددة الأوجه. تشترك الأردن ولبنان وفلسطين في نقاط ضعف مشتركة، لكنها تواجهها ضمن سياقات سياسية وحوكمية متباينة اختلافًا كبيرًا. يُعدّ فهم هذه التحديات المشتركة، مع إدراك مظاهرها الوطنية المتميزة، أمرًا بالغ الأهمية لتصميم أطر دبلوماسية إقليمية للمياه، وتعزيز العدالة المائية، ووضع استراتيجيات تكيف تعاونية قادرة على معالجة الآثار المتسارعة لتغيّر المناخ في جميع أنحاء بلاد الشام.

العدالة المائية

يعكس وضع *العدالة المائية* في الأردن ولبنان وفلسطين تداخل ندرة الموارد، وهياكل الحوكمة، والقيود السياسية، والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. ورغم الاختلافات الجوهرية في الأنظمة السياسية ومستويات السيادة، تواجه هذه الدول الثلاث تحديات متوازية في توفير مياه عادلة ومتاحة وآمنة لسكانها. وفي جميع السياقات، لا تقتصر العدالة المائية على القدرة على تحمل التكاليف وتوافر المياه فحسب، بل تشمل أيضاً شفافية سياسات المياه، ومشاركة الجمهور في صنع القرار، والتوزيع العادل بين المناطق والفئات الاجتماعية. ومع ذلك، في كل دولة، يُقوّض مزيج من القيود الهيكلية وثغرات الحوكمة تحقيق هذه المبادئ.

يتأثر مفهوم العدالة المائية في **الأردن** باعتمادها على نظام فوترة وهيكل تعريفة مصمم لتحقيق التوازن بين حماية الموارد والظروف الاجتماعية والاقتصادية. تتلقى الأسر المياه عبر نظام تعريفة متدرجة، حيث تُدعم الشريحة الاستهلاكية الأولى – التي تغطي ما يقارب 50–90% من السكان – بشكل كبير، مما يعكس التزام الدولة بحماية الأسر ذات الدخل المحدود من خلال إدارة معقولة نسبياً لموارد المياه مقارنةً بدول عربية أخرى، على الرغم من ارتفاع تكاليف إنتاج المياه. وعند تجاوز عتبات استهلاك معينة، ترتفع الأسعار للحد من الهدر ولعكس التكلفة الفعلية لتوفير المياه بشكل أفضل، بما في ذلك معالجة مياه الصرف الصحي، والتي تبلغ تكلفتها وحدها حوالي 0.60 دينار أردني للمتر المكعب.[65]

[65] مقابلة مع م. أحمد بالي/، وزارة المياه والري، الأردن. أجريت بتاريخ (04 08, 2025). المصادر والحصص المائية في الاردن.

في غضون ذلك، يخضع القطاعان الزراعي والصناعي لأنظمة تسعير مختلفة، إذ يحصل المزارعون على ما يصل إلى 150 ألف متر مكعب من المياه الجوفية سنويًا مجانًا قبل دفع رسوم رمزية، بينما تدفع الصناعات سعرًا موحدًا يبدأ من 0.5 دينار للمتر المكعب دون أي حصة مجانية. كما توجد آبار حكومية تُباع مياهها بسعر 0.25 دينار للمتر المكعب، مثل تلك التي تُزود الجامعات بالمياه. تعكس هذه التفاوتات أولويات القطاعات، ولكنها تُثير أيضًا توترات حول التوزيع العادل لموارد المياه المحدودة. يُضيف تداخل المياه والزراعة والطاقة تعقيدًا، مما يُبرز الحاجة إلى إطار مؤسسي أكثر تكاملًا قادرًا على إدارة المفاضلات بين القطاعات بشكل جماعي.[66]

رغم أن الأردن يحافظ على مستوى معين من العدالة المدعومة من الدولة مقارنةً بنظرائه الإقليميين، إلا أن الفجوات المستمرة – لا سيما في المناطق الريفية والمتضررة من الجفاف – تُبرز هشاشة العدالة المائية في سياق يتسم بالندرة وضغوط اللاجئين وارتفاع التكاليف. وعلى مستوى أعمق، تعكس هذه التحديات غياب الصلة بين الحصول على الخدمات الأساسية، كالماء، والحقوق الإنسانية الأساسية.[67]

يُقدّم **لبنان** صورةً مُغايرةً تمامًا، حيثُ تتأثر العدالة المائية بشكلٍ كبيرٍ بسبب إخفاقات الحوكمة، والتوزيع غير المتكافئ للموارد، ومحدودية تأثير المواطنين ومشاركتهم في صنع القرار، وعجز الدولة عن ضمان وصولٍ موثوقٍ للمياه. وعلى عكس نظام التسعير المتدرج في الأردن، يعتمد لبنان بشكلٍ أساسي على تعريفةٍ ثابتة.[68]—وهو رقم لا يعكس الاستهلاك الفعلي ولا تكلفة توفير خدمة المياه. ومما يزيد الأمر تعقيداً عدم انتظام إمدادات المياه. ففي الواقع، تعاني مناطق عديدة من انقطاعات طويلة، مما يُجبر الأسر على الاعتماد على صهاريج المياه الخاصة التي تتذبذب أسعارها موسمياً، وتُثقل كاهل الفقراء بشكل غير متناسب. في بعض المناطق، قد تتراوح تكلفة الصهريج الواحد بين 50 و100 دولار، ما يستهلك ما يصل إلى 10% من دخل الأسرة الشهري.[69]في الوقت نفسه، غالباً ما تتجاوز الأسر الأكثر ثراءً الشبكات

[66] المرجع نفسه.

[67] مقابلة مع أ. فرح عطيات/ صحفية مختصة في الشأن البيئي والعدالة المناخية، الأردن. أجريت بتاريخ (14 08, 2025). دور الاعلام والعدالة المائية.

[68] في هذا السياق، تعني التعرفة الثابتة أن تدفع الأسر رسومًا سنوية (أو نصف سنوية) ثابتة مقابل خدمة المياه بغض النظر عن كمية المياه التي تستهلكها. وعادةً ما تُحتسب الرسوم بناءً على فئة اشتراك قياسية وليس على الاستهلاك الفعلي. وهذا يعني أن الأسرة التي تستهلك كمية قليلة من المياه تدفع نفس المبلغ الذي تدفعه الأسرة التي تستهلك كمية أكبر بكثير، ولا تعكس التعرفة بدقة مستويات الاستهلاك الحقيقية أو التكلفة الفعلية لإنتاج المياه وتوزيعها.

[69] مقابلة مع أ. دانا أبي غانم/ مدير مسار بحثي في مبادرة الإصلاح العربي، لبنان. أجريت بتاريخ (13 08, 2025). مقابلة عن بعد العدالة المائية والاجتماعية في لبنان.

العامة تماماً عن طريق حفر آبارها الخاصة – بشكل قانوني أو شبه قانوني – مما يخلق سوقاً موازية للمياه يعزز التفاوتات القائمة على الطبقة الاجتماعية.

إضافةً إلى ذلك، يُفاقم التلوث من حدة عدم المساواة. فحتى عندما تكون المياه متوفرة فعلياً، تُلوث المخلفات الصناعية، ومياه الصرف الزراعي، ومياه الصرف الصحي غير المعالجة الأنهار والخزانات الجوفية، مما يجعلها غير صالحة للاستخدام. وتكشف هذه الإخفاقات المتراكمة عن عيوب هيكلية في الحوكمة، حيث يعيق تداخل السلطات، وضعف الإنفاذ، والفساد المستشري، تنفيذ السياسات بشكل متماسك. علاوة على ذلك، يُؤدي غياب مشاركة المواطنين في صنع القرارات المتعلقة بالمياه – إلى جانب المحسوبية السياسية والتهميش الإقليمي – إلى خلق بيئة تُساهم فيها ظلم المياه في زيادة الهشاشة الاجتماعية، والاغتراب السياسي، وخطر النزاعات المحلية.

ختاماً، في لبنان، ثمة ارتباط وثيق بين الأزمات المجتمعية وحالة البنية التحتية الأساسية للمياه، التي تُعدّ ركيزة أساسية للحياة في المجتمعات. ففي مجتمعات مثل البدو والرعاة والمزارعين الريفيين، أدى انقطاع المياه إلى الهجرة القسرية والانهيار الاقتصادي وتآكل سبل العيش التقليدية.[70]

في حين أن **فلسطين** تمثل حالة استثنائية وأكثر خطورة، حيث لا يمكن فصل العدالة المائية عن واقع الاحتلال، والسيطرة غير المتكافئة على الموارد، وأوجه عدم المساواة الهيكلية المتأصلة في اتفاقيات أوسلو الثانية. على عكس الأردن ولبنان، حيث تحتفظ الحكومات الوطنية بالسلطة القانونية على تخصيص الموارد، يفتقر الفلسطينيون إلى السيادة على مواردهم المائية، إذ يسيطر الاحتلال الإسرائيلي على الاستخراج والتوزيع وتراخيص البنية التحتية وتسعير المياه المباعة للمجتمعات الفلسطينية. ينتج عن ذلك تفاوتات عميقة ليس فقط بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بل أيضاً بين المناطق الفلسطينية نفسها. ويتفاقم هذا التفاوت الصارخ بفعل الفوارق في الدخل.

بينما متوسط الدخل السنوي الإسرائيلي[71] حوالي 40 ألف دولار، يتراوح دخل الفلسطينيين بين 5000 و6000 دولار، ومع ذلك، فإن تطبيق تعريفات متطابقة يفرض أعباءً غير متكافئة بشكل كبير. يكمن جوهر المشكلة في سعر المياه التي يدفعها الفلسطينيون مقابل المياه المشتراة من شركة ميكوروت– شركة المياه الوطنية الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال،

[70] مقابلة مع أ. دانا أبي غانم/ مدير مسار بحثي في مبادرة الإصلاح العربي، لبنان. أجريت بتاريخ (13 08, 2025). مقابلة عن بعد العدالة المائية والاجتماعية في لبنان.

[71] سلطة المياه الفلسطينية. (2025). تقرير تصاعد النهب الاسرائيلي للمصادر المائية لتنفيذ أجندات الاستيطان والتهجير القسري. رام الله، فلسطين. https://www.pwa.ps/ar/File/15cbb2y1428402Y15cbb2/

يتراوح سعر المتر المكعب الواحد بين 2.943 و3.708 شيكل (ما بين 0.95 و1.2 دولار)، وذلك حسب إجمالي الكمية المشتراة، وقد يتجاوز 4 شواقل بعد خصم المصاريف التشغيلية، متجاوزًا بذلك سعر البيع للسلطات المحلية البالغ 2.6 شيكل للمتر المكعب.[72]على الرغم من أن الدعم الحكومي يُفترض أن يُخفّض التكاليف على البلديات، كونه مصمماً لخفض تكاليف شراء المياه وتخفيف الأعباء على ميزانياتها، إلا أن هذا الدعم يفتقر إلى الشفافية والإبلاغ المنتظم، إذ لا يظهر في الميزانيات الرسمية أو البيانات المتاحة، مما يُفاقم الضغوط المالية. وبحلول أواخر عام 2024، تراكمت على السلطات المحلية الفلسطينية ديونٌ متعلقة بالمياه تجاوزت 1.8 مليار شيكل (حوالي 577.1 مليون دولار أمريكي)، ما يعكس التفاوت الهيكلي بين إمكانية الوصول إلى الموارد، والقدرات المالية، والقيود السياسية.[73]

وبالتالي، لا يرتكز مفهوم العدالة المائية في فلسطين على إصلاح تعرفة المياه أو عدالة التوزيع، بل على النضال الأوسع من أجل السيادة والاستقلال الذاتي والوصول غير المقيد إلى الموارد الأساسية. إضافةً إلى ذلك، يعتمد هذا المفهوم أيضاً على سياسات الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على الأراضي الفلسطينية، مما يحد من إمكانية تطوير نظام مائي وطني متكامل يضمن العدالة في إدارة وتوزيع موارد المياه.

الأبعاد الإقليمية للعدالة المائية

على الرغم من اختلاف ظروفها، فإن الأردن ولبنان وفلسطين تشترك في العديد من التحديات الشاملة التي تحدد العدالة المائية في جميع أنحاء المنطقة.

أولاً، تعاني كل دولة من عدم تكافؤ فرص الحصول على الخدمات عبر الحدود الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية. ففي الدول الثلاث، تتلقى المجتمعات الريفية والمهمشة باستمرار خدمات أقل جودة، وتواجه تكاليف أعلى، وتعاني من انقطاعات أطول.

[72] سلطة المياه الفلسطينية. (2025). تقرير تصاعد النهب الاسرائيلي للمصادر المائية لتنفيذ أجندات الاستيطان والتهجير القسري. رام الله، فلسطين. https://www.pwa.ps/ar/File/15cbb2y14284O2Y15cbb2/

[73] مقابلة مع د. عبد الرحمن التميمي/ مدير مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، فلسطين. أجريت بتاريخ (14 08, 2025). العدالة المائية في فلسطين والاراضي المحتلة.

ثانياً، لا تتوافق هياكل التعريفات في جميع الإعدادات الثلاثة بشكل كافٍ مع التكاليف الفعلية، مما يجعل مقدمي الخدمات ضعفاء مالياً والسكان عرضة لتقلبات الأسعار أو نقص الإمدادات.

ثالثًا، تشتت الحوكمة – سواء كان ذلك بسبب الانفصال بين القطاعات في **الأردن**، التعقيد المؤسسي في **لبنان** أو قيود الاحتلال المفروضة في **فلسطين** – يقوض تطوير أنظمة مياه عادلة.

رابعاً، إن غياب أو ضعف عملية صنع القرار التشاركي في جميع السياقات الثلاثة يحد من المساءلة والثقة العامة، مما يقلل من شرعية سياسات المياه ويعرقل الجهود المبذولة لإصلاحها.

وأخيراً، تنعكس التداعيات الاجتماعية لغياب العدالة المائية على المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية في البلدان الثلاثة جميعها. يساهم عدم كفاية الوصول إلى المياه في **الأردن** بأسعار معقولة في تفاقم الفقر الريفي، ويدفع المزارعين إلى ترك الزراعة، ويعزز الاعتماد على الدعم الحكومي. فيما يؤدي التوزيع غير العادل في **لبنان** إلى تعميق الانقسامات الطائفية وتعزيز الاعتماد على المحسوبية السياسية، حيث تلجأ المجتمعات إلى سماسرة السلطة المحليين بدلاً من مؤسسات الدولة لتأمين الخدمات الأساسية. يُعزز الظلم المائي في **فلسطين** الواقع السياسي الأوسع نطاقاً المتمثل في عدم المساواة في الحقوق ومحدودية السيادة، مما يُعيق التنمية الاقتصادية ويُديم الاعتماد على المساعدات الإنسانية. في البلدان الثلاثة، لا يُقوّض الظلم المائي الرفاه اليومي فحسب، بل يُؤجج أيضاً التوترات الاجتماعية، ويُضعف الثقة في المؤسسات، ويُهدد الاستقرار على المدى الطويل.

في نهاية المطاف، يتطلب تحقيق العدالة المائية في الأردن ولبنان وفلسطين معالجة العوائق التقنية والهيكلية على حد سواء: إصلاح أنظمة التعريفة، وتوسيع نطاق الوصول إلى المياه النظيفة، والاستثمار في البنية التحتية، وتحسين شفافية الحوكمة، وفي الحالة الفلسطينية، إزالة القيود السياسية التي تحول دون الإدارة العادلة للموارد. وبدون هذه التغييرات، سيستمر الظلم المائي في تشكيل مواطن الضعف الاجتماعي، وتقييد الفرص الاقتصادية، وإعاقة أي رؤية مستدامة للدبلوماسية المائية أو التعاون الإقليمي.

تحديات شاملة في جميع أنحاء المنطقة

في نهاية المطاف، في الأردن ولبنان وفلسطين، يعرقل تحقيق العدالة المائية من خلال الدبلوماسية المائية مزيج من القيود السياسية والمؤسسية والبيئية والمالية التي تعزز بعضها بعضاً وتحد من فعالية التعاون الإقليمي.

يُعدّ استمرار غياب التعاون مع الدول المجاورة، ولا سيما الاحتلال الإسرائيلي، وبدرجة أقل سوريا، تحديًا رئيسيًا شاملًا، وهو ما يُؤثر على ديناميكيات المنبع والمصب ويُقيّد قدرة هذه الدول على ضمان حصص مائية عادلة. عمليًا، إن رفض إسرائيل وسوريا الانخراط بشكل بنّاء بشأن أحواض المياه المشتركة مع **الأردن** يحد من قدرة البلاد على التفاوض بشأن التوزيع العادل وقد يجبرها على الاعتماد على الضغط الدبلوماسي الخارجي أو العقوبات. فيما يواجه **لبنان** صراعات موازية، لا سيما فيما يتعلق بنهري الحاصباني والوزاني في الجنوب، وتقاسم المياه غير العادل مع سوريا على نهر العاصي، الأمر الذي يزيد من هشاشة إدارة المياه على المستوى الإقليمي. ويزداد التحدي جوهريةً مع رفض إسرائيل التفاوض على أي اتفاق يمنح **الفلسطينيين** سيادة كاملة على المياه، مما يفرض قيودًا هيكلية على جميع المسارات الدبلوماسية، ويُبقي الفلسطينيين معتمدين على نظام مائي مفروض وغير متكافئ. وتعمل الدول الثلاث مجتمعةً في بيئةٍ لا تُقيّد فيها الدبلوماسية بالخلافات الفنية، بل باختلالات سياسية راسخة تحول دون إجراء مفاوضات عادلة.

يُعدّ التشرذم المؤسسي عائقاً مشتركاً آخر يُضعف قدرة الأردن ولبنان وفلسطين على استخدام الدبلوماسية بفعالية كأداة لتحقيق العدالة المائية. يؤدي تداخل الاختصاصات بين الوزارات **الأردنية**، كوزارات الزراعة والمياه والبيئة، إلى إبطاء عملية اتخاذ القرارات وإضعاف التطبيق الصارم للسياسات المائية الوطنية وآليات إنفاذها. وتستلزم هذه التعقيدات السياسية أن يتبنى الأردن مبدأ "الماء مقابل السلام"، كما هو منصوص عليه في اتفاقيات نهر الأردن. يواجه **لبنان** مشاكل هيكلية عميقة في الحوكمة تتسم بضعف التنسيق بين وزارة الطاقة والبلديات المحلية ومؤسسات المياه الإقليمية، مما يؤدي إلى تنظيم غير متسق وتخطيط غير فعال. يُعيق التنسيق غير الكافي **الفلسطيني** بين الضفة الغربية وقطاع غزة وضع استراتيجيات موحدة للمياه، ويُعقّد أي تواصل دبلوماسي مع الجهات الخارجية. وفي البلدان الثلاثة، يُقلّل التشتت المؤسسي من مصداقية المفاوضات، ويُحدّ من القدرة على عرض مواقف وطنية موحدة، ويُقوّض تنفيذ أي اتفاقيات دبلوماسية قد يتم التوصل إليها.

ومن العقبات الشائعة الأخرى ضعف تطبيق قوانين المياه وانتشار استخراج المياه غير المنظم على نطاق واسع. ففي **الأردن** لا تزال تعاني من آلاف الآبار غير المرخصة وارتفاع معدل المياه غير المحصلة[74]—حوالي 50%— بالتسريب

[74] مقابلة مع م. أحمد بالي/، وزارة المياه والري، الأردن. أجريت بتاريخ (04 08, 2025). المصادر والحصص المائية في الاردن.

والوصلات غير القانونية. يواجه **لبنان** مشاكل مماثلة، حيث يساهم الحفر غير المنضبط للآبار وضعف تطبيق القوانين في استنزاف المياه الجوفية. إن القدرة التنظيمية **الفلسطينية** مقيدة بشدة بالسياق السياسي، ولا تزال تحديات الحوكمة الداخلية تعيق الإنفاذ الفعال. وتؤدي هذه المشكلات إلى تقويض الثقة بين المواطنين، وإضعاف أنظمة المياه الوطنية، وتعقيد الجهود الدبلوماسية من خلال صعوبة الالتزام بقواعد الموارد المشتركة أو إنفاذها.

كما تلعب القيود المالية دورًا هامًا في الحد من الخيارات الدبلوماسية والسياسية في البلدان الثلاثة. حيث يواجه **الأردن** نقصاً مزمناً في التمويل اللازم لإصلاح البنية التحتية وتحلية المياه، مما يتطلب تمويلاً خارجياً مثل صندوق المناخ الأخضر.[75] منذ عام 2019، حد الانهيار المالي في **لبنان** بشدة من قدرته على الاستثمار في أنظمة معالجة المياه أو تخزينها أو مراقبتها، مما يجعل من الصعب المشاركة في مبادرات المياه الإقليمية من موقع القدرة. تواجه **فلسطين** تحديات إضافية، إذ يحدّ عدم استقرارها السياسي من إمكانية حصولها على التمويل الدولي، في حين تتأخر مشاريع البنية التحتية أو تُعرقل بشكل متكرر بسبب القيود الخارجية. وبدون موارد مالية كافية، تواجه الدول الثلاث قيودًا هيكلية في التفاوض على اتفاقيات مائية جديدة أو استيفاء الشروط الفنية المطلوبة للاتفاقيات الإقليمية.

وأخيراً، يمثل تغير المناخ تحدياً شاملاً ومتزايداً بسرعة في جميع السياقات الثلاثة. حيث من المتوقع أن يواجه **الأردن** ندرة مياه أكثر حدة بحلول عام 2030، مما يزيد من إلحاح التعاون الإقليمي حتى مع وجود عقبات سياسية تحد من ذلك. يشهد **لبنان** انخفاضاً في معدل تغذية المياه الجوفية وزيادة في ضغوط التلوث، بينما تواجه **فلسطين** تقلبات متزايدة في هطول الأمطار وضغطاً متصاعداً على إمدادات المياه المحدودة أصلاً. ومع تفاقم آثار تغير المناخ، ستتسع الفجوة بين توافر المياه والاحتياجات المائية، مما يضع مزيداً من الضغط على العلاقات الدبلوماسية الهشة أصلاً، ويجعل تحقيق العدالة المائية أكثر صعوبة في غياب أطر إقليمية قوية وتعاونية ومرنة.

تُشكّل هذه التحديات السياسية والمؤسساتية والمالية والبيئية المترابطة مجتمعةً بيئةً تستدعي الحاجة المُلحة إلى دبلوماسية المياه، وتجعل تنفيذها في غاية الصعوبة. فبدون إصلاحات جوهرية، وتحسين التنسيق، والتحوّل نحو مشاركة عادلة

[75] https://www.greenclimate.fund/ يُعدّ صندوق المناخ الأخضر (GCF) أكبر صندوق مناخي متعدد الأطراف مخصص في العالم، وقد أُنشئ عام 2010 بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) لتوجيه الموارد المالية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية من أجل اتخاذ إجراءات مناخية تحويلية. وباعتباره آلية أساسية لاتفاقية باريس، يهدف الصندوق إلى دعم الدول النامية في تحقيق مسارات تنموية منخفضة الانبعاثات وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، وذلك من خلال الاستثمار المتساوي في مشاريع التخفيف والتكيف - مثل الطاقة المتجددة، والبنية التحتية المقاومة لتغير المناخ، والإدارة المستدامة للغابات - عبر أدوات مرنة تشمل المنح والقروض وحقوق الملكية والضمانات.

عابرة للحدود، ستظل الأردن ولبنان وفلسطين تواجه عقباتٍ كبيرة في ترجمة جهود دبلوماسية المياه إلى نتائج ملموسة في مجال العدالة المائية.

توصيات عامة

يتطلب تحقيق العدالة المائية في الأردن ولبنان وفلسطين نهجاً شاملاً ومتكاملاً يجمع بين التدخلات السياسية والقانونية والمالية والتقنية والاجتماعية. ونظراً لندرة المياه وتغير المناخ والتشرذم المؤسسي والقيود الجيوسياسية، فإن التدابير الأحادية غير كافية. وتقدم التوصيات التالية خلاصةً للظروف الخاصة بكل دولة في استراتيجية إقليمية شاملة لتعزيز الحوكمة وحماية حقوق المياه وحشد العمل الجماعي.

1. ***تعزيز الأطر السياسية والقانونية الوطنية والدولية لتحقيق العدالة المائية.***

دمج مبادئ دبلوماسية المياه، مثل "المياه من أجل السلام" بين الأردن ولبنان وفلسطين، في السياسات الوطنية والتأكد من أن المبادرات الجديدة تعالج بشكل صريح الإنصاف والقدرة على التكيف مع تغير المناخ.

تؤكد التجربة **الأردنية** على دمج هذه المبادئ بشكل خاص في سياستها المتعلقة بـ*مساحة المياه المستقبلية*. عملياً، ينبغي عليها تعديل بعض معاهداتها مع الدول المجاورة وإعادة التفاوض بشأنها لإلزامها بالالتزام بما تم الاتفاق عليه. وفي الوقت نفسه، يمكنها إنشاء "تحالف إقليمي للمياه" مع دول مثل العراق ومصر لتبادل الخبرات والاستفادة من منظمات دولية كمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) للاستفادة من برامج تضمن استدامة أكبر. يسلط **لبنان** الضوء على استراتيجية عربية موحدة لإشراك الأمم المتحدة والاستناد إلى القانون الدولي للمياه للضغط على جيرانها وتنفيذ المزيد من المشاريع المشتركة مع الأردن وفلسطين لإدارة حوض نهر الأردن وتمويل مشاريع تحلية المياه بالشراكة مع دول الخليج. في الحالة **الفلسطينية** التأكيد على نهج قانوني قائم على الحقوق يعترف بالسيادة على موارد المياه المشتركة من خلال – على سبيل المثال – المقاطعة الاقتصادية للشركات الإسرائيلية مثل ميكوروت ودعم البدائل المحلية الأخرى من خلال جمعيات المياه البلدية الفلسطينية لتعزيز الاكتفاء الذاتي المحلي. **إقليمياً**، تبني موقفاً قانونياً عربياً مشتركاً يستند إلى

اتفاقية الأمم المتحدة بشأن المجاري المائية (1997)[76]، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن المياه العابرة للحدود (1992)[77]، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)،[78]واتفاقيات جنيف، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لتعزيز مطالب الاستخدام العادل ومواجهة القيود الأحادية.

2. *تعزيز التنسيق المؤسسي والحوكمة*

توضيح الاختصاصات، والحد من التجزئة، وإنشاء سلطات وطنية موحدة قادرة على التخطيط والتنظيم وتمثيل بلدانها في المفاوضات الإقليمية.[79]

يواجه **الأردن** تداخلاً في مهام الوزارات، ويعاني **لبنان** من ضعف التنسيق بين الوزارات، وتعاني **فلسطين** من سوء إدارة المياه من قبل جهات متعددة. ويمكن لتعزيز المؤسسات الموحدة لإدارة كل من المياه الزراعية ومياه الشرب أن يحسن إدارة دعم المانحين، وينفذ استراتيجيات طويلة الأجل، ويواءم الخطط مع أولويات التكيف مع تغير المناخ.

3. *تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ والاستدامة*

توسيع أنظمة الحصاد المائي، وتنويع مصادر المياه، والاستثمار في تقنيات مثل تحلية المياه ومشاريع المياه المرتبطة بالطاقة المتجددة.

يحتاج **الأردن** إلى تطوير تقنيات تجميع المياه، بما في ذلك الآبار والسدود الترابية والأنظمة الأخرى ذات الصلة. يدعو **لبنان** إلى تشكيل فريق عمل فني معني بالتكيف مع التغيرات المناخية، والأمن الغذائي والمائي، مع مشاريع تهدف إلى حماية الأجيال القادمة. في الوقت نفسه هناك حاجة ماسة في **فلسطين** لإعادة تأهيل شبكات المياه والصرف الصحي وحماية مصادر المياه المحدودة. **إقليمياً**، حشد وتجنيد التمويل المناخي (مثل صندوق المناخ الأخضر)، وتوسيع نطاق

---

[76] اتفاقية قانون استخدامات المجاري المائية الدولية في غير الملاحة. (1997). في الأمم المتحدة. https://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/conventions/8_3_1997.pdf

[77] اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية. (1991). في الأمم المتحدة. https://treaties.un.org/doc/Publication/MTDSG/Volume%20II/Chapter%20XXVII/xxvii-5.en.pdf

[78] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (1996). في مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان. https://www.ohchr.org/sites/default/files/cescr.pdf

[79] مقابلة مع البروفسور فادي قمير/ وكيل وزارة المياه والطاقة سابقا ويرأس وفد لبنان للمفاوضات المائية مع سوريا، لبنان. أجريت بتاريخ (14 08, 2025). الدبلوماسية المائية في لبنان.

إعادة تغذية المياه الجوفية، وتعزيز الزراعة المستدامة، وتسريع الاستثمارات في تحلية المياه بالطاقة الشمسية لتعزيز القدرة على الصمود وتقليل الاعتماد على الموارد المتنازع عليها.

4. *تشجيع الاستخدام المستدام للمياه في الزراعة*

دعم المحاصيل الموفرة للمياه، وتوفير قروض بدون فوائد لمشاريع زراعية مبتكرة موفرة للمياه، ومواءمة الاستراتيجيات الإقليمية لاختيار المحاصيل وكفاءة الري وتخطيط النظام الغذائي.[80]

يُظهر **الأردن** نجاحاً في زراعة النخيل باستخدام مصادر مياه بديلة. فيما يؤكد **لبنان** على الإصلاح الزراعي كجزء من استراتيجيات المرونة والمنعة والصمود، وتطلب **فلسطين** (خاصة غزة) تدخلات تدمج حقوق المياه مع الاستدامة الزراعية وإطلاق مشاريع التكيف مع تغير المناخ مثل بناء محطات معالجة ثلاثية في غزة لإعادة استخدام مياه الصرف الصحي، مما يعزز قدرة فلسطين على إدارة مواردها المائية بشكل مستدام.

5. *تعزيز الابتكار ومشاركة القطاع الخاص*

تهيئة بيئات مواتية للشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات إعادة تأهيل البنية التحتية، ومعالجة مياه الصرف الصحي، والحد من المياه غير المحصّلة، وتقنيات الإدارة الذكية للمياه. وبناء قدرات المهندسين والباحثين والمتخصصين المحليين في مجال المياه، وإنشاء مراكز إقليمية متميزة تركز على إدارة المياه العابرة للحدود والتقنيات المتكيفة مع المناخ.

فعلى سبيل المثال، يمكن **للأردن** الاستفادة من إنشاء صندوق دولي للمياه لدعم المشاريع الأردنية مثل برنامج التحفيز الزراعي بقروض بدون فوائد مع تمويل محتمل من الاتحاد الأوروبي أو دول الخليج واستثمارات من القطاع الخاص. ويمكن **للبنان** تعزيز استخدامها للمنح الدولية مثل الاتحاد الأوروبي لبناء السدود ومحطات معالجة المياه، باستخدام الدبلوماسية الاقتصادية لجذب التمويل. يمكن **لفلسطين** العمل مع منظمة التعاون الإسلامي لتمويل المشاريع الفلسطينية، مثل خطة تحلية المياه في غزة وإنشاء صندوق لدعم البنية التحتية للمياه في فلسطين.

6. *حماية حق المدنيين في الحصول على المياه ودعم القانون الدولي*

[80] مقابلة مع م. عمران صوالحة/ وزارة الزراعة، الأردن. أجريت بتاريخ (11 08, 2025). الانتاج الزراعي والعدالة المائية في الاردن.

حشد الآليات الدولية لمنع عسكرة المياه أو استخدامها كسلاح ومحاسبة المخالفين.

الأردن ولبنان يواجهون نزاعات حول الأنهار المشتركة والجهات الفاعلة في مصبات الانهار. في غضون ذلك، تسليط الضوء على الحاجة الملحة لمنع تدمير البنية التحتية وسرقة المياه في **فلسطين**، مع إمكانية اللجوء إلى المحاكم الدولية مثل محكمة العدل الدولية ومنظمة التجارة العالمية للطعن في انتهاك إسرائيل لاتفاقيات المياه واحتكارها لبيع المياه للفلسطينيين بأسعار مرتفعة. **إقليمياً**، تنسيق الجهود الدبلوماسية لضمان الامتثال للقانون الدولي، وحماية موارد المياه المشتركة، وضمان الحصول على المياه للشرب والزراعة والصرف الصحي كحق مدني محمي.

7. *تمكين وسائل الإعلام والمجتمع المدني للدفاع عن العدالة المائية*

وضع تعريف موحد للعدالة المائية، وتدريب الصحفيين على التغطية الصحفية القائمة على حقوق الإنسان، وتعزيز التعاون الأكاديمي، وتبسيط المصطلحات الفنية المتعلقة بالمياه وترجمتها إلى اللغة العربية لتسهيل فهمها على الجمهور. تشجيع الصحافة الاستقصائية العابرة للحدود لكشف الظلم البيئي وإيصال أصوات الفئات المهمشة. تعزيز قدرة المجتمع المدني على قيادة حملات المناصرة، والتأثير في المفاوضات، وضمان بقاء العدالة المائية في صميم السياسات العامة.

8. *تعزيز العدالة الداخلية والوعي العام*

إعطاء الأولوية للتوزيع العادل للمياه، وحماية الأجيال القادمة، وإنفاذ الأحكام القضائية التي تؤكد حقوق المياه، ودمج العدالة الاجتماعية في سياسات المياه.

يؤكد **الأردن** على رفع مستوى الوعي بشأن ندرة المياه وجودتها، ويمكن اللجوء إلى "محكمة المياه المحلية" لمقاضاة انتهاكات سرقة المياه. يؤكد **لبنان** على التخطيط الشامل للاحتياجات الاجتماعية والبيئية والصحية، وتدعو **فلسطين** إلى الاعتراف بالحقوق في المجاري المائية المشتركة، ويمكن الاعتماد بشكل أكبر على حملات التوعية الدولية، مع تسليط الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية الموثقة. **إقليمياً** تبني دبلوماسية مائية تركز على الإنسان وتؤكد على كرامة الإنسان، والحصول على الخدمات، وحماية البيئة.

المراجع

1. الاتفاقية الإسرائيلية الفلسطينية المؤقتة بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة (المعروفة أيضاً باسم "أوسلو 2") - القضية الفلسطينية. (1995). الأمم المتحدة - القضية الفلسطينية.https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-185434/
2. اتفاقية بشأن استغلال مياه نهر اليرموك (مع الملحق). موقعة في عمّان بتاريخ 3 سبتمبر 1987. (1987). في القانون الدولي للمياه.https://www.internationalwaterlaw.org/documents/regionaldocs/Jordan-Syria-1987.pdf
3. اتفاقية بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة العربية السعودية لإدارة واستخدام المياه الجوفية في طبقة الساج/الديسي. (2015). في القانون الدولي للمياه.https://www.internationalwaterlaw.org/documents/regionaldocs/Disi_Aquifer_Agreement-English2015.pdf
4. اتفاقية بين لبنان وسوريا بشأن توزيع مياه نهر العاصي (العاصي) المتدفق في لبنان. (1994). في إيكولكس.http://www2.ecolex.org/server2neu.php/libcat/docs/TRE/Full/Other/TRE-149319.pdf
5. اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية. (1991). في الأمم المتحدة.https://treaties.un.org/doc/Publication/MTDSG/Volume%20II/Chapter%20XXVII/xxvii-5.en.pdf
6. اتفاقية قانون استخدامات المجاري المائية الدولية في غير الملاحة. (1997). في الأمم المتحدة.https://legal.un.org/ilc/texts/instruments/english/conventions/8_3_1997.pdf
7. أيمن لبّد، غدير عرفة، ولاء جرّار. (10 11, 2016). *نحو سياسات فاعلة لضمان استرجاع الحقوق المائية وتحقيق العدالة المائية داخل الأراضي الفلسطينية*. تم الاسترداد من المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات: https://2h.ae/LkUu
8. الجزيرة. (2024). لبنان... أرض الأرز والحضارات القديمة (المصدر باللغة العربية)https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2014/10/30/
9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (31 12, 2024). أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2024، وعشية رأس السنة الجديدة 2025. تم الاسترداد من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:.https://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=5901

10. حبر. (21 07, 2021). *تبعات الهيمنة المائية الإسرائيلية على الأمن المائي الأردني*. تم الاسترداد من حبر: https://2h.ae/NMkAN
11. دائرة الإحصاء الأردنية. (2025). التقديرات السكانية للمملكة حسب البلدية والجنس، في نهاية عام 2025 https://dosweb.dos.gov.jo/DataBank/Population/Population_Estimares/Municipalities.pdf
12. سلطة المياه الفلسطينية. (2023). بيانات المصادر المائية. تم الاسترداد من سلطة المياه: https://www.pwa.ps/ar/Article/7155/
13. سلطة المياه الفلسطينية. (2024). *استراتيجية قطاع المياه*. رام الله، فلسطين.
14. سلطة المياه الفلسطينية. (2024). تقرير الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع المياه نهب المصادر المائية منذ عقود واستخدام المياه كسلاح موجه ضد الشعب. رام الله، فلسطين. https://www.pwa.ps/ar/File/15cf69y1429353Y15cf69/
15. سلطة المياه الفلسطينية. (2025). تقرير تصاعد النهب الاسرائيلي للمصادر المائية لتنفيذ أجندات الاستيطان والتهجير القسري. رام الله، فلسطين. https://www.pwa.ps/ar/File/15cbb2y1428402Y15cbb2/
16. سلطة وادي الأردن. (2024). التقرير السنوي لعام 2024. الأردن (المصدر باللغة العربية)https://www.mwi.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/.pdf
17. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. (1996). في مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان.https://www.ohchr.org/sites/default/files/cescr.pdf
18. قانون الزراعة رقم 13 لسنة 2015. (2015). في وزارة الزراعة الأردنية. https://www.moa.gov.jo/ebv4.0/root_storage/ar/eb_list_page/.pdf
19. قانون الصحة العامة الفلسطيني لعام 2004. (2004). في شراكة التعلم.https://learningpartnership.org/sites/default/files/resources/pdfs/Palestine-Public-Health-Law-2004.pdf
20. القانون المعدل رقم 2003/2 بشأن الزراعة. (2002). قوانين تغير المناخ في العالم. https://climate-laws.org/documents/amended-law-no-2-2003-on-agriculture_6e51
21. قانون المياه الفلسطيني رقم 3 لسنة 2002. (2001). البوابة القانونية الرسمية للحكومة الفلسطينية. https://mjr.ogb.gov.ps/Decrees/ViewText/26726/
22. قانون تطوير وادي الأردن. (1988). في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor63018E.pdf

23. قانون تنظيم قطاع المياه - لبنان. (2000). ضمن برنامج التضامن المائي.https://bdd.pseau.org/outils/ouvrages/mwe_law_no_221_date_29_05_2000_and_its_amendments_2000.pdf
24. قانون حماية البيئة الأردني لعام 2017. (2017). في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor173241E.pdf
25. قانون حماية البيئة اللبناني رقم 2002/444. (2001). قاعدة البيانات القانونية للجامعة اللبنانية. http://legiliban.ul.edu.lb/LawView.aspx?opt=view&LawID=244662
26. القانون رقم 77 الصادر في 13 أبريل 2018 – قانون المياه. (2018). قاعدة البيانات القانونية للجامعة اللبنانية.http://legallaw.ul.edu.lb/LawView.aspx?LawID=275497
27. قانون سلطة المياه الأردنية رقم 18 لسنة 1988. (1988). في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor1338Eoriginal.pdf
28. قرار الأمم المتحدة 178/72 (2018) ، قرار اعتمدته الجمعية العامة في 19 ديسمبر/كانون الأول 2017. (19 ديسمبر/كانون الأول 2017). الجمعية العامة للأمم المتحدة.https://docs.un.org/en/a/res/72/178
29. قناة الميادين. (19 02, 2022). *الصراع المائي ومشروع "إسرائيل"* . تم الاسترداد من الميادين: https://2h.ae/tMZs
30. كليب سعد كليب. (2013). *الأمن المائي في لبنان وبلدان الشرق الأوسط.* لبنان.
31. المرسوم رقم ١٩٢٥/١٤٤. (١٩٢٥). قاعدة البيانات القانونية للجامعة اللبنانية. http://legiliban.ul.edu.lb/LawView.aspx?opt=view&LawID=172254
32. مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط. (21 05, 2025). *أزمات المياه في خضم النزاعات وتغيّر المناخ: الأحواض المائية العابرة للحدود في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا*. تم الاسترداد من مركز مالكوم كير-كارنيغي: https://2h.ae/NPaQ
33. معاهدة السلام بين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية. (1994). في الأمم المتحدة.https://peacemaker.un.org/sites/default/files/document/files/2024/05/il20jo941026peacetreatyisraeljordan.pdf
34. مؤسسة الفكر العربي. (08, 2013). *جيوبوليتك مياه المشرق العربي*. تم الاسترداد من مؤسسة الفكر العربي: https://2h.ae/iyoL
35. المياه الجوفية بموجب القانون رقم 85 لسنة 2002. (2002). في منظمة الأغذية والزراعة.https://faolex.fao.org/docs/pdf/jor63017E.pdf
36. وزارة الطاقة والمياه. (2024). نحو قطاع مياه مستدام، الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه في لبنان 2024-2035. لبنان

_https://bdd.pseau.org/outils/ouvrages/mee_lebanon_s_national_water_strategy_2024.
executive_summary_.pdf_2024_2035

37. اليونيسف الأردن. (2022). الإجهاد المائي في الأردن: التكاليف الاقتصادية والاجتماعية للإجهاد المائي في الأردن وفرص معالجة الأزمة.https://www.unicef.org/jordan/reports/water-stress-jordan-report

المقابلات (عن بعد عبر منصة زووم الالكترونية)

1. مقابلة مع أ. دانا أبي غانم/ مدير مسار بحثي في مبادرة الإصلاح العربي، لبنان. أجريت بتاريخ (13 08, 2025). مقابلة عن بعد العدالة المائية والاجتماعية في لبنان.
2. مقابلة مع أ. فرح عطيات/ صحفية مختصة في الشأن البيئي والعدالة المناخية، الأردن. أجريت بتاريخ (14 08, 2025). دور الاعلام والعدالة المائية.
3. مقابلة مع البروفسور فادي قمير/ وكيل وزارة المياه والطاقة سابقا ويرأس وفد لبنان للمفاوضات المائية مع سوريا، لبنان. أجريت بتاريخ (14 08, 2025). الدبلوماسية المائية في لبنان.
4. مقابلة مع د. دريد محاسنة/ خبير مائي ورئيس مجلس إدارة جمعية إدامة للطاقة والمياه والبيئة، الأردن. أجريت بتاريخ (11 08, 2025). الاتفاقيات المائية في الاردن.
5. مقابلة مع د. عبد الرحمن التميمي/ مدير مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، فلسطين. أجريت بتاريخ (14 08, 2025). العدالة المائية في فلسطين والاراضي المحتلة.
6. مقابلة مع م. أحمد بالي/، وزارة المياه والري، الأردن. أجريت بتاريخ (04 08, 2025). المصادر والحصص المائية في الاردن.
7. مقابلة مع م. عمران صوالحة/ وزارة الزراعة، الأردن. أجريت بتاريخ (11 08, 2025). الانتاج الزراعي والعدالة المائية في الاردن.
8. مقابلة مع م. يعقوب كيلاني/ وزارة الزراعة الفلسطينية. أجريت بتاريخ (13 08, 2025). الاستهلاك المائي والحصص المائية الزراعية في فلسطين.
9. مقابلة مع م. يولويوس (جول) حاتم/ خبير مائي ومستشار مع GIZ. أجريت بتاريخ (07 08, 2025). المصادر المائية وتوزيعها في لبنان.